

۷۸-۵۷-۱

۳۵۳



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

دفتر کتب کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

شماره ۱۷۹۱۴۰۸

ثبت گردید.



جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه ملی ایران

تأسیس ۱۳۱۶

NATIONAL LIBRARY



سازمان اسناد و کتابخانه ملی

جمهوری اسلامی ایران

في أفسان الاشتقاق

٣

من الأساطين فلعلة ينكشف به الحجاب عن بعض الأساطين
ويوضح به المراءى من كل ما في الأساطين فنقول وبالله التوفيق
فدفعتموا الاشتقاق على أفسان ثلثة أحدها الصغير
وثانيها الكبير وثالثها الأكبر وإرادوا بالاول ما
كان التغير بالهبة فقط مع بقاء حروف الأصل وبالثاني
ما كان التغير بالترتيب وبالثالث ما كان التغير بتغيير
بعض الحروف والاول هو الاشتقاق المعروف ومثاله ظا
ومثله الثاني بامثلة منها حروف (ك) (ال) (و) (هـ)
فانها بترتيب كل موضوع للجرح وبتقديم الكاف والميم على اللام
موضوع للكمال وبتقديم اللام والكاف على الميم كلهم موضوع
للضرب بالبدئية وبتقديم الميم واللام على الكاف كلهم
موضوع للغلبة والسلطنة ومنها حروف (ق) (و)
(د) (ال) فانها بترتيب قول موضوع للنكح وبتقديم الفاء
واللام على الواو موضوع للحمار الوحش وبتقديم اللام والواو



في فسا الاشتقاق

٢٤

على الفاء موضوع للطعام الغير المعوي بالبدن كما قبل ^{منها}
حروف ز ن دى فانها بنزيب كنى موضوعه لخلاف
التسبيح وبقيهم التون على الكاف والباء موضوعهما
او المضرة بالخبر بالخفاء وبقيهم الكاف والباء على الز
موضوعه للحم الزايد المسبب في الفرج **ومنها** حروف
و ز و قد فانها بنزيب في موضوعه لنسبة الشهوة في الاكل
وبقيهم الفاء في الميم على المراء موضوعه للغلبة في الفاء وبقيهم
الميم المراء على الفاء موضوعه لاجازة التمام عن الفرض وبقيهم
الراء والميم على الفاء موضوعه للقوة ومنه فوهم باكل ما ^{يسد}
به الزمق ووجه الاشتقاق فيها مع ثابن الالفاظ والاما
وعد وضوح الفرعية والاصيلة في شيء منها انما هو بدو
وجو جامع بين المعاني ملحوظ بازاء مطلق تلك الحروف مع
قطع النظر عن خصوصيات النزيب في التركيب الجامع كما قبل
في المثال الاقل هو الشد وفي المثال الحقة والتسوية وفي



الثالث

سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

في أقسام الاشتقاق

الثالث الخفاء والسنخ في الرابع الغلب والتميز الثالث
أيضاً بامثلة منها القسم الغلب المشترك في اقادة معنى
الكسر مع اختصاص الاول بما حصل معه لا نقضاً والثاني
بتمام يحصل معه لا نقضاً ومنها القسم والخصم المشترك
في اقادة معنى كل مع اختصاص الاول بالاكل بالان
والثاني بتمام القسم ومنها التلم والتلب المشترك في اقادة
معنى الوهن والخلل مع اختصاص الاول بالاجسا كالتحاط
ونحو والثاني بالعرض منه الولد للفرش والمعاشر
الا تلب اي ما ينقض به او يعيب من وزن يكون له
ولذلك في تلب تلب اي اعابره ونقصه ووجده الاشتقاق
في ذلك ايضاً وجوه في المشترك في المعاني ولا بد ان يعتبر
الاصل في ذلك ايضاً حروف المشترك كما اعتبر تمام الحروف
في الامثلة المنقذة من القسم الثاني والافترجيج احداً لا
على الاخر من حيث الفرع عتبه والاصلية مع ظهور النفا



في أقسام الاشتقاق

من حيث اللفظ والمعنى مما لا وجده ثم دعي الأصل للحرث
بدعي استقلالاتها بالوضع للجامع ووضع خصوصياتها
الركيب لمخصوصيات المعاني مما لا ملك لها مضافا إلى ^{هذا}
خلاف الأصل من الالتزام بنقد الوضع من حيث المادة و
المخصوصية من دون يتنزه وبرها وح فالالتزام باستقلال
الوضع كل واحد من هذه الألفاظ بمادتها وهبتها
الخاصة بها أولى من الالتزام بالاشتقاق ومجرد إمكان
نصو الجامع مع إمكان المناقشة فيه أيضا لا بوجوب الحكم
بالاشتقاق مع كون النقد في الوضع خلاف الأصل فإن كان
الاشتقاق في القسمين لا يخرين أولى وأحسن بل هو المنهج
والمتعين وكيف كان فليس المقصود بالكلام في المقام الأول
الأول من هذه الأقسام وأحسن ما قيل في تعريف المشتق
بهذا المعنى أنه كل لفظ وافق أصلا في حروفه ومعناه
زيادة في المعنى وأرادوا بالقبول الاختصار مخرج مثل الكبد

في كون المصداً أصلاً أو فعلاً

والكتاب في الاربث والمبرث لو قلنا باضادهما في المعنى فانه
حيث زيادة في المعنى زيادة الحرف في كل واحد من اللفظين
فلا اشتقاق لحدتهما عن الاخر فيكونان من المنزلة في شمل
التعريف جميع الوجه الشجر المعروف واسم الالز والصفة
المشتبهة بازانها واسما الرفان والمكان والمصد المبهو
غيرها لظهور موافقة الحروف بناء على اصلية المصدا
وزيادة المعنى في الجميع لكن كون المصداً أصلاً فيه خفا
كما سنبين وأما اصلية الفعل للمصد فهي خلاف مقتضى
هذا التعريف لظهور عكس زيادة المصد على ما في الاضاح
وكيف كان فقد اختلفوا في اصلية والفرع غير يبر
المصد والفعل فتمهم وهم الاكثر على كون المصداً أصلاً
نظراً الى بقاء حروفه ومعناه في سائر المشتقات ومنها علم
كون الفعل أصلاً ولعلمهم نظراً الى الاشتقاق اللفظي
هنا غير متحقق بل غير ممكن لا من المصد ولا من الفعل

في كنه المصداق أصلاً وفعل

نقابل الهمزة وعدسها المصد بهيئة في الأفعال ولا
الأفعال في المصد بالتعريف عن الهيئة يخرج جامع المصدا
والفعلية فلا يمكن إلا للترام بالأصلية والفرعية وأ
منها فعد عن الاشتقاق اللفظي إلى المعنى فلا حظ أن اللفظ
في الرتبة إنما هو المعنى الفعلي وإن المعنى المصدى بل و
معنا سائر المشتقات إنما تنزع بعد نحو الحدث في الخارج
فيكون الجميع منفرداً على الفعل ومنزاعاً عنه ولذا ترى
اللفظتين في مقام بيان معاني الألفاظ يقولون يقال ضرب
بضرب ضرباً فهو ضارب ذلك مضرب فهو تخرؤن المصد
وسائر المشتقات في الذكر عن الفعل وليس ذلك إلا كونه
معاً منزعاً عن تحقق المعنى المحرك في الخارج وحيث إن
الاشتقاق بهذا المعنى غير مقصود في المقام لظهور أن
المقصود في هذا البحث إنما هو معرفة وضع اللفظ وتمييز
المضيق عن المجاز فلا بد من ملاحظة الاشتقاق في

في تاهيب التاهيب في المشتق

٩

اللفظ ومعرفته كيفية الوضع والاكثر على الالتزام بالوضع
النوع في جميع المشتقات كما ينبغي بيانها لكن عن شرط العلما
اخذنا منها: اخر غير الوضع النوعي يتم معه الاشتقاق
اللفظي لا معد عنه لو كان هناك اشتقاق لفظي والا
فلا يعني لهذا الاشتقاق معنى أصلاً وهو ان المصا ايصاً
فرع كتاب المشتقات وهبتها موضوعاً كتاب التاهيب المعنى
الاصدار اي للكشف عن الانتماء الى فاعل ما بنسبة
ناضرة فلذا سنده في فاعلاً ومفعولاً فضا مرفاً الى الفا
واخرى الى المفعول فلا فرق بينهما وبين مشتق المشتقات في
الوضع وانما الاصل للجميع هو تفسيره في اعراف
ور وب مثلاً في ضرب كل هذه الحروف هي الساكنة
في الصنيع وهي المعروضة للتأني والفاصلة لا اختلاف
كذا المعنى السائر في الجميع هو حد الضرب المداور عن
النسبة بالمرّة بتمت الدال عليه عند اهل الاشتقاق



في بيان ما يبدل من قهبر

باسم المصدق فذلك المعنى من جهة شيوخه في جميع معاني
المشتقا كشوع الحروف في جميع الفاظها هو الموضوع له
لهذه الحروف وكل واحد من هذه الهميات موضوعا ^{للأصناف}
المحفوظ في ذلك المعنى كما هو مقتضى عادة الاطراف في
معرفة الخطايق وتمييزها عما يستفاد من جهة خصوصية
الموارد مضافا الى الاصناف عند تعدد الوضع وتكرره ووجوب
الاقتضا على المنفصل منه **ولا** خبره في ذلك الا انما
ان نفس هذه الحروف لو كانت موضوعا فتضيقاتها
للمعنى المحدد ولو في ضمن غير هذه الهميات الموضوعه
هو بدعي الفسا **ولا** ينال مع بالترام شرط في وضع الحرف
بقال انما وضع الحروف للمعنى المحدد مشروطا بكونها
في ضمن احد الهميات الموضوعه نظير وضع نفس الهميات
فان يجوز ذلك ايضا فدلوا حظ في وضعها بقال
انها قد وضعت لمعانها مشروطا بكونها على احد

في بيان ما يثبت في كنهه

11

الموارد الموضوع ضرورة عدا فادتها لمعانها بايجازها
في غير الموارد الموضوع **نعم** قد يوضع هذه الحق
في بعض الموارد يثبتها الخاصة ايضا للمعنى الحديث
فيختص باسم اسم المصد فيكون وضعها كوضع الجوا
لكن هذا غير مطرد في جميع الموارد بل قد يثبت في بعضها
وفيما لم يثبت فيه ذلك يستعمل لفظ المصد في المعينين
فيلغى وضع الهمزة عند استعما بمعنى اسم المصد لكن
يثقف في ذلك على القرينة كما في لفظ البيع فانما يستعمل
في المعينين وكيف كان فلو كان لا اشتقاقا للفظي اصل
في المقام فلا يتصور له معنى غير ما ذكر وعليه فلا لالة
الاشتقاق على معانيها بوضعين من قبيل الين ومدلول
فيل ويشهد لذلك وقوع التجوز بالنسبة الى كل من المعينين
فعن المادة كاطلاق الفائل على الضاب حيث شئت
بالفعل وعن الهمزة كاطلاق الدافق على المدفوف حيث



في بطلان الالتزام بالوضع النوعي

١٢

تستعمل هيئة الفاعل في المفعول واختلف المجاز بين من ينكر

لاختلاف الوضعين بالضرورة **وأما** الالتزام بالوضع

النوعي بان يقال ان الواضع لا يخطئ كل هيئة الفاعل ^{مثلاً}

في وضع جزئياته من الفاعل والفتاب لن قام به المبدع

من الالتزام بنكر الوضع الموضوع مادة وهيئة الموضوع

له من غير جهة موجبة **وأما** النكر في الموضوع بالنسبة

الى نفس الحروف فلا تنها على هذا التقدير تكون موضوعاً

في ضمن كل واحد من ذى الهيئة كالفاعل والمفعول

وبالنسبة الى الهيئة لنكر وضعها مع كل واحد

من المواد كالنصر والضر والقتل **وأما** النكر في الموضوع

له في النسبة الى المعنى المحدد يلزم في ضمن كل واحد من

معنا الهيئة الموضوع وبالنسبة الى المعنى الهيئة في ضمن كل

واحد من معاني المواد الموضوع وعلى ما ذكرناه من الموضوع

لكل من المادة والهيئة على سبيل الاستقلال **والا يلزم**

في كل من المادة والهيئة على سبيل الاستقلال **والا يلزم**

في كل من المادة والهيئة على سبيل الاستقلال **والا يلزم**

في تحرير محل النزاع في المشتق

١٣

ثبوته من هذه التكررات التي لا حاجة اليها وهو كاف في
بطلانها فلا يكون الوضع ح على فهمين بل الواضح
كلها شخصته **و** كيف كان فقد وضع النزاع بين ^{الشيء} ^{الشيء}
في المشتق اعني على الاسماء المشتقة كاسم الفاعل ^{والفعل}
والصفة المشبهة ببيانها واسم الزمان والمكان على راء
دون اسم الالة فاختلفوا في انها حقيقه في الماضي او
مجازيه بعد انفا فهم على كونها حقيقه في الحال و
مجازا في الاستقبال واختلفت كلمتهم في بيان المراد من
الزمان فقبل انه يلحاظ الكلام كما صرح به بعضهم ^{وقيل}
انه يلحاظ النسبه وان كانت مستقما من الاطلاق كما صرح
به المحققون وعلى اي حال فكلما ناهم في هذا البحث لا يخلو
عن غموض واجمال وذلك لانهم اتفقوا عند تفسير الكلمة
وتعريفها مناهيها على ان فصل الفعل وامثاله عن
الاسم انما هو بالذلة على الزمان وعدل ومقتضى ذلك



في المفد الاول

١١٢

الاتفاق على عهد دلالة الاسم على الزمان بوجه كيف يجمع
هذا الاتفاق مع الاختلاف في هذا المبحث الذي هو مبنى
عن الاتفاق على الدلالة على الزمان في الجملة في المتن
الزراع هنا انما هو خصوصية الزمان لا في اصل الدلالة
على الزمان **و** توضيح المقام على وجه ينكشف به الظلام عن
وجه المرام وينضح به حقيقة الحال بنوقف على غرضه فمما
الاولى في بيان معنى الوضع والاستعمال وان الدلالة في
الالفاظ هل هي بوضوئية او بصدقية فنقول لا ريب ان الدلالة
في الالفاظ ليست الا بالجعل وليس الجعل الا الوضع **لوضع**
الانعين اللفظ للمعنى وليس النعين الا في الارادة فمعنى
وضع لفظ زيد لهذا الشخص يعني ان ارادة بمعنى انه كلما
ضد المتكلم ذلك وادادها من المخاطبة تكلم بهذه الكلمة
فاللفظ عين للمعنى الذهني لا للمعنى الخارجي فانه وان قصد
احضار ايضا لكنه بوسط ارادة المتكلم فالعاني ثم



في المفردات

١٥

في ذهن المتكلم قبل التكلم واراذه كشفها تكون علة للتكلم
فدلالة اللفاظ بعد الجمل والتعيين تكون دلالة ثانية
لكين التكلم بالالفاظ معلولة لارادة المتكلم فينقل
السامع من المعلول الى العلة وبهذا ينضح صحة القول
بان الدلالة تابعة لارادة فان الارادة جثما كانت هي العلة
والتلفظ والدلالة حصلت من المعلول الى العلة فلا جرم
كانت الدلالة تابعة والارادة متبوعة لظهور نقد العلة
في الوجوه على المعلول الذي حصلت به الدلالة وبذلك
انكشف ان الدلالة التي حصلت بالوضع ضد يقينية
نصوتية فان الالفاظ بعد الوضع علم السامع وان
اوجب خطور المعاني في ذهن السامع بمجرد سماع اللفظ
لكن ليس لك من الموضوع له في شيء لما عرفت من ان الوضع
نصير اللفظ لارادة المتكلم للمعنى والعلية للخطور من
اللوازم القهرية للوضع وليس لك من المجموع في شيء فان



في المفرد الأول

١٤

المختور حاصل وان حُدَّ اللفظ من المجاد الذي لا يتصور
فيه الارادة والشعوكيف قد عرفنا ان المدلول بالمجمل
هو الارادة الموجبة لللفظ فلا يتحقق الدلالة الا فيه
يتصور منه الارادة فالمدلول للالفاظ انما هو التصديق
بارادة المتكلم طابقت الواقع ام خالفت وبترتفع فتا
القول بان الصدق انما هو مدلول الخبر لا الكذب بل المدلول
اعم وهو ارادة المتكلم فلنا في قضيتان قضيتان فاجتهد
قضيتان ذهنية والمقصود بالافادة وان كان هو القضايا
الواقعة الا انه يتوسط القضايا بالذهنية والسمع
بسنفد من الكلام اولا الا ارادة المتكلم ثم بحسب اعتبار
بالمشكك من حيث ثبوت الكذب عدمه واصا به معتقده
للاوضاع وعدمها بسنفد الواقع ولذا يختلف استنفاد
الواقع من الكلام بحسب اختلاف احوال المتكلمين فقد يحصل
العلم بالواقع باخبا بعض المخبرين وقد لا يحصل العلم



مجموعه اسلاي ايران

کتابخانه قمي ايران

مجله مجله



ايضا

مجله مجله

في المَعْدَةِ الْأُولَى

١٥٠

ايضا باختيار بعضهم و كيف كان فحيثما عرفت معنى
الوضع وكيفية الدلالة لظهور تلك المعنى الاستغناء وان لا يكون
صبره ارادة الكشف عن المعنى على التلخيص من غير فهم
بين كون ذلك المعنى حقيقيا او مجازيا او غيرها غايته
على حصول الاستفادة في الاخبار لا انه ليس باستغناء فم
فمن كان غرضه من الكلام الافادة لا يقع منه ذلك لكونه
نقضا للغرض هو من العاقل فيجب لذا بعد احراز كون
الكلمة عاقلا وفي مقام بيان مفاصده وعلما بالوضع وعلى
نصبه للفرقة على خلاف الموضوع له محل الفاظه على ان
الحقايق لا ارادة غير ذلك والحال هذه نقض للغرض
لا يقع من العاقل فمع العلم بعد الفرقة وحده عقلة المتكلم
عن نصيبها وحق عقلة السامع عن الالتفات اليها يحصل
العلم بالمراد ويكون الالفاظ دليلا عليها على المراد
نصديقية حاصلة من فضيلتين صغيرتين جزئيتين وكثيرتين



في دلالات ألفاظ بفتح الهمزة

كلية صغرها ان من جسد الافادة مع علمه بالوضع الخ
فذلكم بهذا الكلام وهذا قد ثبت بالحس كبرها ان كل
من تكلم فاصداً به الافادة مع علمه بالوضع الخ لا يرى
كلامه غير الموضوع له والا كان نقضاً للغرض وهو من
لكونه عاقلاً فينتج العلم بآراءه المنكلم للموضوع له هذا
فيما اذا حاز المقصود عند الموانع بالقطع والا فان شك
في نصب الفرض او في بطلان المنكلم عن نصبها او غفلة الخ
عزالاتها اليها صلتا الدلالة لظهور حكم بالا وادع
امثلة الحقيقية المقصود منها عند الاعتناء باحتمال
بعدا حاز المقصود وهو صدق المنكلم فاصداً به الافادة
فانه مقصود لآراءه الخطابية وقد بين في محله انه لا يجب
وهذا الاصل العلم بتحقيق المقصود بالفرع بل لو شك في
تحققه ولو لاحتمال وجوب المانع مع المقصود في علم
وتحقق المقصود بالفتح كما في امثلة عند التوكيد والامثلة

في بيان حقيقة الاستعجال

١٩

الصحة في المبيع واصالة اللزوم في البيع لومع الشك في جعل
 الخمار واصالة الطهارة ولومع الشك في وجوب الحائل أو
 حائله الموجب والشك في حدث الحد حال الوضوء إلى غير
 ذلك من الموارد المسئلة فيها جريان الاصل الذي لا ينطبق
 الا على ارادة ما ذكره لا على الاصل بمعنى ارادة المبتدئ السابق
 حتى يلزم كون الاصل في جميع ذلك مثبتا ثم يلزم بخروج اصل
 المذهب في خصوص اللفاظ عن المجتهدين بالاجماع والفتوة
 وفنا الاصل بذلك المعنى لبرهنا محل ذكره وكيف كان
 فثبت قدامكم ذلك معنى الاستعجال انه عبا عن صبره ومضد
 المعنى علة للنكاح ظهر لك امتناع استعجال المشتري اللفظي
 في المعين امتناعا عطفيا ناشئا عن امتناع اجتماع
 العلتين على معلول واحد ذلك لان الاستعمال في
 المعين على ما هو محل للنزاع انما هو على ان يكون كلا
 منهما مستغلا بالارادة وموضوعا للحكم وموذا للتقي



في امتناع الاستعمال في المعينين

٢٠

والاثبات لا على ان يكون كل منهما جزءاً للآخر وظاهراً
مرة في كل منهما على سبيل الاستقلال فلازم على كل
بهما على سبيل الاستقلال في فرض هذه اللفظ بلزوم
اجتماع العليين على العلول الواحد بهذا البيان والمبنى
بصرف في الامتناع بين كون الاستعمال في المعينين الخفيفين
او المجازيين او الخفيفي والمجازي بل الامتناع حاصل في
مطلق المعينين ولو غلطا وذلك لما عرفت من ان منشأ
الامتناع انما هو نفس الاستعمال لا ربطه بقانون الوضع
ولزوم الخروج عن قانونه فاذ ذلك ان كان صحيحاً ايضاً
الا ان المدعى غير متوقف عليه حتى نلجأ بالترام الوضع
في المجازات ايضاً مع انه من وضوح القضاة يمكن ان
الاستعمال المجازي يتركب من استعمالين فغنى
على النحو المتعارف خرجت عن الاستعمال والاصار
مستبعدة غير مفيدة للمقصود ومجرد التعارض وعدم

في بيان علة الجواز الى الوضع في الجواز

٢١

الاستحسان لا يوجب اثبات الوضع من الواضع ولو نوعاً وقد
عرفت فساد الوضع النوعي في المشتقاً فضلاً عن المجازات بل
قد عرفت ان ما ذكرناه من العلة جارية في مطلق الاستحسان في
المعنيين ولو غلطاً وهو كاف في الامتناع في المجازين وفي
المخيفين والمجاز أيضاً فلا حاجة الى رد نحو الوضع في الادب
ولا الى رد نحو ملزومية المجاز للفرقة المعاندة في الثاني
وابتداء كيفية المجازات على وجه يظهر لك علة الحاجة الى
الوضع محل اخر ان شئت بنقذك على فساد بعض ما ذكره
من العلائق وفساد الالتزام بالوضع النوعي فيها فانها
ما ذكره من علاقة الجبروت والكيفية وان الرخص فيها
ثبت فيما كان للكل تركيب حقيقي وكان الجزء مما ينتفي
الكل بانتفاءه كالرفقة في الاذن فلا يجوز فيما عداه من
الاجزاء التي لا ينتفي الكل بانتفاءه كالاصبع واليد
مثلاً في الاذن وهذا من وضوح الفسا بمكان وذلك



في جلاز عجل البحر والكر

٢٢

لان الرتبة لو كانت مستعملة في الانشاء لعلاقة الجزئية
والكلية لم يفرق في صحة هذا الاستعمال بين ثلثي بعض
الافعال بما دون بعض لظهور ان المجازية ليست الا
بملاحظة النسبة بين المستعمل فيه والموضوع له من دون
مدخلته في ذلك للافعال المتعلقة بها ومع فكا صحت
يقال اعتزنا ان رتبة وفك رتبة كك يقتضي ان يصح
ان يقال ما رتبة اوجار رتبة اوسافر رتبة اوندس
رتبة وغير ذلك من الافعال التي يستعمل عند العرف ثلثها
بالرتبة وان كان هناك رتبة حالية او مفالية على ارادة
نفس الانشاء من لفظ الرتبة فيكشف ذلك عن فساد ما ذكره
بل الحق الموافق للنظر الدقيق ان الرتبة في المثالين ^{لستعمل}
الا في معناها الحقيقية وهو الجزء المخصوص لكن استعملت
خصوصا مادة الملك والملك المنسوب الى نفس الشخص الى
خصوص ^{هنا} العضو المخصوص لكن في خصوص ^{هنا} ما بين الماء



في بطلان علائق الجبر وكل

٢٣

وهي الإشارة الى كمال الاستبداء عليه تشبها للاستبداء
 المعنوي بالاستبداء المحسوس كمال الاستبداء المحسوس ^{الشخص}
 انما يحصل بالقيام الجبل على رقبته دون ساير اعضاءه
 فهذه النكته اوجبت حسن تعلق الملك بالرفيق وان كان
 متعلقا بنما صر كك في خصوص الملك لان الغرض من
 رفع تمام الاستبداء وانتفاء بالرفع فوجب ذلك ايضا
 حسن تعلقه بالعضو المخصوص وان كان متعلقا بنما صر ^{فما}
 وحيث لم يوجد هذه الدقيقه في ساير الافعال لم يحسب
 نسبتها الى هذا العضو الخاص لان عمدته هذا الجبر
 في هذا المركب اوجبت صحة استعمال اللفظ الموضوع للجبر
 في الكل فان القلب والكبد والرأس اعظم جزءا في الانسا
 من الرفيق ومع ذلك لا يصح اطلاق شئ منها على الانسا ^{نسا}
 واقاسا ساير العلائق فيظهر منها فيها بالناقل فيما ذكر
 وانما العلاقة المصححة للجوازيه هي المشابهة وذلك لان



في كون العلامة في الجمال المشبهة

٢

ظهور المعنى الموضوع له بمجرد السماع للسامع العالم بالوضع
لما كان من اللوازم الفهرية للوضع كما عرفت في فصل ^{الكلم} المنكلم
من التلخيص بالانتزاع الموضوع أولا حصونا لك الخطور الفهرية
ثم يأتي بلوازم ارادته غيره لينقل السامع من ذلك الى
مشابهة اذ عام ما المنكلم في نفسه اظهرها له بابلغ وجه
ادعى استحقاق اطلاق اسمه عليه فهذا القاء للنشبة
فهو السامع بالطف وجه احضرن يكفي به عن التصريح
بالنشبة نظرا هرا ان شيئا مما ذكرنا لم يكن محتاجا الى ^{جعل}
وضعه فالاستعانة المجازي وان كان تابعا للوضع لكنه
لا يحتاج الى وضع اخر ولا لترخيص من الواضع بل يجوز
وبحسب المفصو وان فرض وقوع النشبة من الواضع
عند رضا بذلك اصلا وهذا ظاهر وكيف كان بعد
معرفة حقيقة الوضع الاستعانة فكذا جواز استعانة اللفظ
في المعنيين مطر من الواضحات واما عند الجواز في النشبة



المقدّم الثاني في بيان الحركة

٢٨

والجمع في النفي فينبغي لك سر بعد معرفة المعنى الحرفي
وكيف ينزل وضع الهبتا والحرف بل ينبغي ان الامتناع
في المقام يستلزم الامتناع فيها ايضا الثاني في
توضيح المعنى الحرفي وكيف ينزل وضع الحروف الهبتا فنقول
قد عبروا في بيان معنى الحرف في عبارات مختلفة فانه بانه
معنى في غيره كما ذكرنا عند تفسير الكلمة انها ان ذلك
على معنى في نفسه كانت اسما وان دلت على معنى في غيره
كانت حرفا واخرى بانه معنى بطوائف غير مستقل وثالثه
بانه مراد للملاحظة حال الغيبة في رواية ابى الاسود عن ابي
المؤمنين في بيان اقسام الكلمة ان الاسم ما انبأ عن
المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما اوجده
معنى في غيره وتوضيح هذا الاجال على وجه ينكشف
به الظلام انه لما كان الكشف عن المقاصد لا يتم الا
بأخص المعاني مرتبطا بعضها مع البعض في ذهن السامع



في بيان المعنى المحرك

٢٤

بعد حضورها كك في ذهن المنكلم لعدم تمايز الانقائ
والاستغناء بغير هذه الكيفية لا جرم توقف الكشف عن
المقاصد على نوعين من الوضع احدهما لاحض
المعاني في ذهن السامع بحضورها في ذهن المنكلم وثانيهما
للكشف عن خصوصيات ذلك الحضور التي يحصل بها
الارتباط فان المعاني المحفوظة في عالم يكن معها تلك
الخصوصيات لم يحصل بينها ارتباط اصلا وبدون
الارتباط لم يتحقق افاده ولا استفادة مثلا حضور
معنى فربني في ذهن علي وجه الفا عليه غير حضوره على وجه
المفعولية وحضوره على وجه المبتدائية غير حضوره على وجه
الخبرية والارتباط انما يحصل بهذه الخصوصيات حتى لو
لاحظ هذه الخصوصيات على وجه الاستقلال لم يحصل
هناك ارتباط بين المعاني وهو ظاهر ثم ما كان المكشوف
من قبيل الاول فان من المعاني الاسماء وما كان من قبيل

في بيان المعنى المحرك

٢٧

الثاني كان من المعاني الحرفية من غير فرق بين كون اللفظ
عليه اعراباً او هبتاً او كلمة فالمعنى المحرك في ح لبرس الا
مخصوص به لحاظ في المعنى المستقل يكفله في اللحاظ
يكفيته خاصه فبسيب مثل ان معناه في غيره ان المعنى
الاسمي الملحوظ للمتكلم لا المعنى الخارجى لما عرفت من
ان المعروض به انما هي باعتبار اللفظ لا بحسب الخارج
وحيث ان هذه الخصوصية هي التي يحصل بها الارتباط
فيل ان معناه ويطى الى لانها الاله في الارتباط ومن
جهت عدم توجه النفس اليه بالاستقلال مع حصول
فيه على نحو الكيفية في التوجه الى غيره فبما انه معنى
غير مستقل ومن جهة انه وجه للمعنى المراد فبما انه مراد
لغيره اى المعنى الاسمي المعروف له ومن جهة ان هذه
الكيفية والخصوصية في اللحاظ انما يتحقق بذكر
الحرف مع القول بان الحرف هو جد المعنى في غيره كما ذكر



في بيان كيفية الوضع في الحرف

٢٨

في الرقابة المستندة وذلك لما وان بقينا على علمنا ^{وإنه}
للتلفظ فكانت الموجبة صفة للمعنى ون اللفظ إلا أنه ^{ضيق}
مع ذلك في مدخله خصوص الحرف في تكيف المعاني بالكيفية
الخاصة خصوصاً فيما فخر الكاشف عن المعنى الاسمى ذكر
الحرف كما في قولك دخلت في الدار فان تقديم التلفظ كما
بكلمة في موجب تكيف لحاظ الدار بلحاظ الظرفية
كيف كان فمدان النحوان من المعنيين يقتضيان التوضيح
من الوضع أحدهما الوضع الاسمي بان يعين لفظاً لآراء
المعنى على ما مر من ان يكون اللفظ مقابلاً للمعنى والمعنى
مقابلاً للفظ وثانيهما الوضع للكشف عن خصوصيات
ذلك المعنى وهذا لا يصح على نحو المفاصلة والارادة بل
الوضع هنا لا بد ان يكون على وجه التبيين المنتهية
فكما يقول الواضع في الاول كلما اردت المعنى فلان
تعلم بكذا يقول الثاني كلما اردت التبيين عن خصوصيات



في بيان كيفية الوضع في الحرف

٢٩

لحاط في المعنى المراد تكلم بكذا وح فلا مراد في الوضع الثاني
 وإنما الوضع فيه للتنبيه على أنه ولدنا قال نجم الأئمة فحرف
 اننا لا معنى له وإنما هو كالعلم المنصوب يجب غيره ليدل على
 في ذلك الغير فائدة ما أي لم يجعل الحرف بازاء شئ يعني
 يقصد به كما يقصد بالاسم بل الوضع فيه إنما هو ^{منها} تخيلية
 بخصوصية في المعنى المراد ولذا لو لم يكن هناك معنى يكون
 معروضا لهذه الخصوصية لم يبادر من لفظ الحرف شئ
 لظهور امتناع وجوب العرض من غير معرض فلذا لو سمع لفظ
 من وافى على لم يبادر منها شئ بخلاف ما لو سمع لفظ
 رجل وزيد ولبس لك الا لان المكشوف عنه في الاول
 خصوصيات في المعاني الذهبية يمنع ببادرها بدن تلك
 المعاني الذهبية بخلاف الثاني **و** حيث قد عرفت المعنى في
 وحيفته وفيرت بين وبين المعنى ^{التي} لا اسمي فاعلم
 ان الوضع لهذا المعنى قد يكون بوضع مستقل غير الوضع



في بيان كيفية الوضع في الآسماء المنضمة

للمعنى الاسمي هو الاغلب فله يحصل في ضمن الوضع للمعنى ^{اسمي}
فيوضع لفظ واحد للمعنى مع الخصوصيّة في الحاظه وذلك
كالاسماء المنضمة للمعنى الحر فينتهي في الاول عند ^{الاسم}
مع الاسم والآن ومدلولان وفي الثاني دال واحد ^{المعنيين} على
وذلك كالاسماء الاشارة فان ذامثلا موضوعا للمفرد
المذكر المملووظ على وجه المشار اليه في هذه الخصوصيّة
فلو حظ في هذا الوضع بخلاف لفظ رجل وبذا ^{في}
اللفظان ينضم الاول للمعنى الحر في دون الثاني ^{في}
الموضوع بالوضع المستقل فديكون لفظا مستقلا ^{في}
وذلك يكون كيفية في اواخر الكلمتا كالأعراب فديكون
كيفية في تمام الكلمة كهيئة الافعال والمستقفا على ما
سبب ظهر لك والوضع في جميع ذلك انما هو على النحو الثاني
من قسمي الوضع ^{في} في هداية المسترشدين جعل الوضع
على اقسام ثلثة وهي الوضع الاسمي والوضع ^{المتصل}

وَأَمَّا الْوَضْعُ الْأَشْعَمُ وَالْأَفْعَمُ

٣١

وَأَمَّا الْوَضْعُ الْفَعْلِيُّ وَضْعُ حُرُوفِ النَّهْجِيِّ بِالْوَضْعِ ^{وَالْفَعْلِيِّ}
 وَضْعُ مَا الْكَافَّةُ وَمَاءُ الْمَصْدُوتَةِ وَتَوْبِنُ التَّرْسِمِ وَحُرُوفُ
 التَّأْيِيدِ **فَمِنْ** الْوَضْعِ الْأَشْعَمِ عَلَى فُسْمَيْنِ أَحَدَهُمَا مَا
 يُوْجِبُ احْتِضًا الْمَعْنَى فِي ذَهْرِ السَّامِعِ وَتَأْيِيدًا مَا يُوْجِبُ
 إِيجَاءً وَجَعْلَ مِنْ إِثْنَيْنِ وَضْعُ الْأَنْشَاءِ أَنْ وَأَسْمَاءُ
 الْأَنْشَاءِ وَبَعْضُ الْحُرُوفِ كَحُرُوفِ الدَّاءِ وَحُرُوفِ الْمَشَبَّهِ
 بِالْفِعْلِ **أَقْرَبُ** فَتَدْعُو كَقِيَّةٍ وَضْعُ الْحُرُوفِ أَوْفَقًا
 مَعَ الْمُهَيْتِ وَالْأَعْرَابِ عَلَى يَحْوٍ وَاحِدٍ وَسُغَرٍ حَقِيقَةٍ ^{نَشَأَ}
 وَالْأَوَّلَى أَنْ يَجْعَلَ الْوَضْعُ عَلَى فُسْمَيْنِ كَمَا فُسِمْنَا وَلَا حَاجَةَ
 إِلَى الْأَلْتِزَامِ بِالْوَضْعِ بِالسُّبْنِ إِلَى حُرُوفِ النَّهْجِيِّ كَمَا لَا بَأْسَ
 بِشُمُوسٍ وَضْعُ مَا عَدَا الْحُرُوفَ وَالْمُهَيْتَاتِ وَالْأَعْرَابِ
 بِالْوَضْعِ الْأَشْعَمِ وَضْعُ هَذِهِ الْأُمُورِ بِالْوَضْعِ ^{فَادِي} الْأَفْعَمِ
 أَوِ الْإِيجَادِ لِمَا عُرِفَ مِنْ تَحْقِيقِ مَعْنَى الْإِفَادَةِ وَالْأَفْعَمِ
 فِيهَا وَأَمَّا كَنْزُ سَلْبِ الْأَشْعَمِ فِيهَا وَكَيْفَ كَانَ فَالْعَبْرَةُ ^{عَنْهَا}



في أقسام الوضع الحركي

٣٢

بمعرفته حقيقة الحال ولا مشاحة في الاصطلاح ولا بأس
بيننا وضع بعض الحروف الهبتائية شيئا للام فقط
ان الحرف كما انه قد يوضع للكشف عن خصوصية المعنى
الاسمي كلفظ في حيث انه قد يوضع للكشف عن ^{خوله} مد
فدلو حظ على وجه الظرفية كك قد يوضع للكشف عن ^{خصوصية} خصوصية
في المعنى الحركي فيكون معروضا ايضا معنو حرفيا وذلك
كما في ماء النافذة وهمة الاستفهام فانها تكشفان عن
خصوصية لحاظ في النسبة ذلك لان القضية اسمية ^ش
او فعلية قبل دخول حرف النفي عليها ^{غاي} فلا يفتضى ^{لا}
او الهبتية على ربط ونسبة تكون مع الاطلاقا ^{بجاء}
ثم حرف السلب يغير ذلك الربط فيجعله سلبيا لانه
يفيد سلب الربط بل يجعل الربط ^{على} نحو السلب بعد ان كان
على نحو الايجاب لولا اطلاق ذلك همة الاستفهام تكشف
عن خصوصية لحاظ في الربط وذلك لان الكلام قبل ^{ال}

في بيان وضع هبته في الكلام

٣٣

الاستفهام كان بدلا بمعونة الأعراب والهبته على نسبة
اطلاقها بوجوب خبرتها ثم أداة الاستفهام تعبر ذلك و
وتكشف عن خصوصية ذلك النسبة وهي كونها ملحوظة
على وجه الاستفهام عنها فخرج الكلام بذلك عن الخبرية
الى الانشائية عند النظر في النسبة الى شيء اخر مع ثبوته
في الاول وكل لام الامر الذي تدخل على فعل المضارع
فانه قبل دخول اللام كان بدلا بالهبته على نسبة اطلاقها
يقضي خبرتها ثم اللام تكشف عن خصوصية فيها وهي
كونها ملحوظة على وجه المطلوب من الفاعل وفرض على ذلك
وضع ساير الحروف واستخرج منه كيفية الوضع فيها في
اما الهبته فمنها هبته الماضي كهبته فعل مثلاً
فانها قد وضعت لان تكشف عن ان هذه المادة قد لوحظت
منشأ الى فاعلها على نحو التحقيق فيلزم المضى لا على ان
يكون الرفان مداولا مطابقتا لها كيف والرفان بنفبه



في وضع هبة الاستغفار

معنى اسمي ليرتد عليه المادة بالفرض ولا يمكن ان تدل
عليه الهبة لما عرفت من ان الهبة كلما تحقق فيها وضع
كان وضعها وضع الحروف فلا يمكن ان يكون مدلولها
مطابقاً للهبة أيضاً فانحصر الدلالة عليه بالالتزام
وليس لك الا لما عرفت من الخصوصية في النسبة هو كونها
على نحو التحقق ومن هنا تروى بهم يعبرون عن دلالة الفعل
على الرقمان بالافران او بمطلق الدلالة التي هي اعم من
المطابق والالتزام وهذا ظاهر **ومنها** هبة
الاستغفار كيف فعل مثلاً فانها موضوع للكشف عن كون
هذه المادة منسوبة الى فاعلها على نحو الاقتصار ^{نفساً} الى
وحدة ان هذه الخصوصية لم يلزمه المضي بجميع مع الحال
والاستغفار فالوا باشتراك بينهما وادواة الاشتراك
المشتركة **ومنها** هبة فاعل فانها قد وضعت لا تكشف
عن ان هذه المادة قد لوحظت منسوبة الى فاعلها النسبة

في وضع هيئتها على الفعل

٣٥

نا فضع على نحو الاقتضاء والسبب فيه توقف الضد على ثبوت
ذلك لا على تحقق الحدث منه في الخارج لما عرفت من الوجود
مدلول هيئته الفعل ولذا يصح القائل على التسم وان لم
يحصل منه قتل أصلاً **ومنها** هيئته عقوباتهم فلذلك
انها مشتركة لفظاً بين المبالغة كما في الشكور والالالة كما في
الوفود واللا وحق بالنظر عند الاشتراك لفظاً وعدم دلالة
الهيئة على شيء من المعنيين وضعاً وانما استبعد المعنى
من جهة خصوصية المورد والموضوع له الهيئة ليس الامر
واحداً او يجب تحققة خصوصاً لما دلت عليه استنفاده هذه
المعنيين كما انه قد اوجب استنفاده معنى آخر في مادة اخرى
وهذا لا يبطله بما دلت عليه الهيئة وضعاً وقد تقرر في
محله انه مع التدان في الاشتراك بين اللفظ والمعنى
ينبغي الثاني دون الاول وحق فنقول الاول بالظن
بدعي ان هذه الهيئة قد وضعت لان يكشف عن ان هذه



في بيان معنى الطهارة

المادة فدلوا بخط منسوبة الى فاعلها على نحو المنشأ بغير
الاصالة لتلك المادة وقد تحقق ذلك فيما يوفد به اجمع
مع الالبية فتوهم ان الاطلاق لذلك مع امكان كونه ^{للمنشأ}
كما انه قد تحقق ذلك ايضا فيمن ينشأ منه الشكر وانما
فاجتمع مع النكر والنكر فتوهم ان الاطلاق لذلك
مع امكان كونه لذلك المعنى الا اعم بل قد تحقق ذلك في
مادة اخرى واستفيد منها التبعيد كما في طهوه وذلك
لظهور ان المنشأ بغير للطهارة انما يكون بتعدك الطهارة
منه الى غيره فتكون التعدية مستفادة من هذه الهيئة في
خصوص هذه المادة كما استفيد المبالغة في مادة الشكر
والالبية في مادة الابداد وبذلك اتضح اندفاع ما اورد
ابو حنيفة على الاصحاب حيث استدلوا لمطهره الماء بقوله
لنا انا انزلنا من السماء ماء طهورا من ان هبته فغوا انما
وضعت للمبالغة وللاله والالبية هنا غير منصوبة من جهة



في بيان معنى الطهارة

٣٦

وفروع الطهارة وصفاء للماء وكذا المبالغة لعداها بلبنة هذه
المادة للكثرة مع ان المعروف للمهينة انما هو المادة المحرقة
التي هي لازم بحسب الوضع والاستعانة فلا وجه لافادة
المبالغة فيها التعدية والقول بان المبالغة في كل شيء
بحسبه هي في الطهارة بالتعدية شطط من الكلام لظهور
ان التعدية معنى غير المبالغة فالاكفاء بها عن المبالغة
من قبيل الاكفاء بمعنى اخر غير الموضوع له عن الموضوع له
عند غفلة فالواجب على جريان هذه المهينة في هذه
المادة لا افادتها معنى غير الموضوع له وبما ذكرنا ينضح
الجواب عن ذلك وهو ان المهينة لم توضع للمبالغة وانما
وضعت لمعنى واجب تخففه في خصوص هذه المادة افاد
معنى التعدية كما اوجب تخففه في مادة الشكر المبالغة
وفي مادة الابداد الالبز ومنها مهينة ضليل في
ذكرها فيها ايضا انها مشتركة بين الفاعل والمفعول



في بيان وضع هيئته فعول

كالعلم والدليل حيث يطلقان على العالم والدال والخبير
والجرح حيث يطلقان على المفعول والجرح والافق
بالنظر هنا ايضا عند الاشتراك لفظا لان الفاعلية
والمفعولية انما استقيدتا من خصوصية المورد
من غير ان يكون شئ منهما من الموضوع لان هذه
الهيئة انما وضعت للكشف عن هذه المادة قد
لوحظت فتسوية الشئ على نحو المحلية والمعرضية
حيث ان المعرض والمحل في مادة العلم هو الفاعل
اطلق عليه في مادة الجرح القتل هو مع المفعول
اطلق عليه لانها وضعت مرادف لهيئة الفاعل
مرق ولهيئة المفعول اخرى **و** من الموضوع للمعنى
الجرح ايضا علامتا التشبيه والجمع وذلك لان
الالف والنون في التشبيه انما وضعتا لا يكشفنا
عنان مدخولها فدلوا حظ با غيبا الوالي في ضمير

في بيان كيفية علاج التثنية والجمع

٣٩

الفرد بين ذلك الوارد والنون في الجمع قد وضعنا
 بكشافاً عن أن مدخولها قد لوحظ باعتبار الوجوه
 ضمن أكثر من فرد من هذه النحوى ولو وضع بين كما ترى بدلاً
 كلمة مدخولها ولذا في نشبة الأعلام وجمعها يؤل
 المدخول بالمستوى من جهة عدد ملحوظة التعدد فيها
 على نحو الاستقلال قالوا إن التثنية بمنزلة تكرير المفرد
 مرتين والجمع بمنزلة تكريره أكثر من مرتين ومن هذا
 الوجه أيضاً ذكرنا في الفرق بين الجمع اسم الجمع أن الجمع
 يدل على الإحاد بالمطابقة واسم الجمع يدل عليها بما
 بالضم ومن ذلك بظهر أيضاً أن القول بالتفصيل
 في جواز استعمال المشترك في المعنيين بين المفرد
 والتثنية والجمع بعد الجواز في الأول والجواز في
 الآخرين غير مستقيم وذلك لما عرفت من أن التعدد
 المستفاد من الأعلام بين أمثاله هو باعتبار خصوصيته



في مسائل الوضع اعتبارا للموضوع

٢٤٠

لحفاظ في المفرد ولا دلالة لها على التعدد على سبيل الاستفاد
فبعد تسليم ذلك الجواز في المفرد لا يمكن القول بالجواز
في التثنية والجمع الثالث قد قسموا الوضع باعتبار
الموضوع على قسمين ثلثة وذلك لان الموضوع له اما
ان يكون كلياً او جزئياً والمحمول للواضع حين الوضع
اما ان يكون غير الموضوع له او غيره فان كان عينه
والموضوع له كلياً سمي الوضع فيه عاماً والموضوع له
عاماً وان كان الموضوع له جزئياً كالاعلام الشخصية
سمي الوضع فيه خاصاً والموضوع له خاصاً وان كان
عينه بان كان المحمول كلياً والموضوع له جزئياً انه
سمي الوضع فيه عاماً والموضوع له خاصاً كالخروف
واسماء الاشارة والموصولات واما العكس فهو غير
واضح بل غير منصوئ ثم المشتق جعلوه من قبيل الوضع
والموضوع له العام بناء على الوضع النوعي كما ندرج



في أمسا الوضع عينا الموضوع

٤١

يكون جزئيات ما كان على نزهة على كذا وفي فاضل
مثلاً موضوعاً بازاء من قام به حدث الضرب هو موضعها
لكن على ما بيننا عليه من الوضعين للمادة والهيئتين كما
الاول من قبيل الاول والثاني من قبيل الثالث لما عرفت
من ان وضع الهيئتين وضع الحروف ووضع الحروف
من قبيل الثالث والتقسيم الى هذه الاقسام الثلاثة هو
المعنى الى اكثر المذاهب من قبيل الظاهر الطاهر اقام عليه
من مزاله بالشريف لكن المحكى عن قداماء اهل الغز
والاصول انكار القسم الثالث بالمرق وجعل المبهمة
الثلاثة والحروف باجمعها من قبيل الاول بل قبل
ان ذلك هو صحتا التقاريف وانما نشاء الاختلاف
والالتزام بهذا الانقسام من جهة انهم رؤوا الحروف
وما تضمن معناها لا يستعملان الا في الجزئيات فلو
كان الموضوع له كلياً بل لم يكون جميع الاستعمالات



في أمسا الوضع عسبا الموضوع له

٤٢

بجاز بالعد وجو استعمال حقيقته مع اصلا وهو ^{باطل}
للزم كون الوضع عاربا عن الفاعلة بالمره فالنجا
بعضهم بالترام كون الموضوع له هو نفس الجزئيات
حيث انها غير متناهية لا يمكن الا حاطة بها والوضع
منوقف على نضو الموضوع والموضوع له التفرؤا ^{النضو}
الاجمالى ولو بالعنوان العام وبذلك افرده عن المشترك
لان كل واحد من المعاني في المشترك ملحوظ على سبيل
الاستقلال بخلاف الجزئيات في المقام وحيث ان
المغايرة بين ملحوظ الواضع والموضوع له خلافا ^{عده} والفا
نهب اخرون الى اتحادها حتى في الحروف وان الموضوع
له فيها ايضا هو المعاني الكلية الالة الزم بعضهم
بشرط الواضع في وضعها الاستعمال في الجزئيات
وقد نسب لك الى التقنازاني واخر كما الشيخ في هذا
ان الجزئيات فيها من لوازم الاستعمال ^{منها} ان تكون

في أمسا الوضع باعتبار الموصولة

١٤٣

من الموضوع له في شيء و توضيح هذا الاجمال ان الجزئية
المتحققة عند الاستعمال في الحروف انما هي باعتبار
الوجود الذهني لما عرفت من ان معناها في غيره ذلك
الغير هو المعنى الاسمي المختص في الذهن فالجزئية لا تكون
الا باعتبارها لا باعتبار الخارج كيف قد يتعلق معنى
الحرف في المعاني الكلية ولا جزئية منها بهذا المعنى قطعاً
فالحق هو ما اخبره المتأخرون من كون الوضع فيها
عاماً والموضوع له خاصاً بالمعنى الذي ذكرناه
بشأنه ومنه من الجزئية باعتبار الوجود في الخارج لا
ان الغرض من هذا التقسيم ان كان بيان كيفية وضع
الحروف ما مثبتهما بحسب الوضع عن وضع الاسماء
فالاولى ان يقسم بما قسمناه من الوضع الاستعمال
الافادى والارادى والتبيين بالبيان المتفقد ^{التقسيم} لا
بما ذكره لظهور ان مجرى عموم الوضع وخصوص الموضوع



في بيان عكس المجازية في الحروف

٢٤

لأنه لا يوجب صيرورة المعنى حرفياً وإنما الموجب له كون الوضع
منتهياً على ما سبق بياناً من كان الغرض مطلقاً ^{التي قسم}
والشوبع فغير خفي أن ملاحظة الموضوع له عموماً أو
خصوصاً إنما هي من المقتضى ما وهي اجنبية عن حقيقة
الوضع لا يوجب اختلافاً فيما شوبعاً فيه ولا خصوصية
في الموضوع ولا في الموضوع له بل الموضوع له أبداً لا
يكون الاكليا او جزئياً والملاحظة قبل الوضع لا وجه
لدخلها في أقسام الوضع وامتناع الحرف عن المشترك
ليس بما ذكر بل بما ذكرناه من الاختلاف في كيفية الوضع
لأن الاختلاف في مقتضى الوضع وهذا ظاهر ^{في} قسم
بما أوضحناه لك في كيفية وضع الحرف بظهر لك سائر
ما ذكرناه من أنه لا مجازية في الحروف إلا باعتبار
منعلقاتها وذلك لما عرفت من كيفية النظر في المجاز
وأنه إنما ينشأ من بين معنى الموضوع ^{الذي هو} السامع

في بيان علل المجاز في القرآن

١٤

بمجرد السماع ودعوى المشاهدة من المتكلم والمستمع للمعنى
المعنيين قد عرفت ان معنى الحروف غير ملحوظ بل يكشف عن
خصيصة لحاظ في الخبر لا تنفك عن ذلك الالحاظ في جميع مواضع
استعمالها غايتها ان تلك الخصيصة قد تكون في محلها وقد
تكون في محلها مثلاً حرف اللام الموضوع لا فائدة لحاظ الغائب
في مدح أو بكشف عن هذا الالحاظ مطاً الا ان هذا الالحاظ قد
يكون في محلها هو غايتها في الواقع فيسمى باسم الحقيقة وقد يكون
هو ليس بغايتها في الواقع فيسمى باسم المجاز كما في قوله تعالى
ليكون لهم عداً وحرناً وهذا هو المراد من قولهم بان المجازية فيها
باعية متعلقاتها واما المجازية باعتبار نفس معنى الحروف
لشغل لفظه عن مثلاً في الظرف بعد ان كانت موضوعه
للمجازية فهو غير واقع بل مشتق كما عرفت وكل المجازية في
القرآن إنما تنصو على النحو الذي عرفت في الحروف كما في
في الصوف فنشغل اللفظ فيها وضعت له من المضي لكن فيها هو



في المفردة الرابعة

١٤٤

بماض في الواقع لا ان الموضوع للماضى شغل في المستقبل وعلى
ذكر ينضم فينادى بمواضعه في الجملة المستعملة في مقام الانشاء
فعلية كانت واسمها عرف من امتناع المجازية في نفس هذا
الهيئة والاعراب الكاشف عن نسبة خبرية وسببية لك ان
ما ينضم به حقيقة الحال **الرابعة** ان النسبة الجمالية ^{تكون}
صريحة مقتصرة من الكلام بالافادة كما في قولك يدان ثم قد
تكون ضمنية مستفاهة من الاطلاق بنعائكما في قولك جاء الفأ
مرديا به شخصا معينا وقوله ثكأ وجارجل من افعى المدينة
فيستفاهة منها ضمنا حمل القائم والرجل على ذلك الشخص المعين
واقا اذا اثبت الحكم على الكل من دون اطلاقه على فرد كقوله
الزنى والزانية فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلا ^{يتحقق}
هناك نسبة جمالية بالنسبة الى ذلك الكل لا اصلية ولا ^{شعبية}
ثم المجازية بالنسبة الى ذلك الكل مع عدم الاطلاق على الفرد
انما هو بآراءه معني اخر غير ذلك الكل الموضوع له اللفظ كما



في بيان الزمان المنقطع في المشتق

١٤٦

يستعمل الفاعل في الضابض بشدائد والاستدراك كل الرجل
الشجاع وأما مع الاطلاق على الفرد فتصو المجازية فيه من
المذكورة ومن جهة الاطلاق ايضا بان يطلق اللفظ على ما ليس
من مصائب ذلك الموضوع له مع ارادة الموضوع له من ذلك
وهذا المجازية في الحقيقة مجازية في القسمة الشبيهة المستعارة
الاطلاق كان اطلاق الماء على ما ليس بها مثلا او الضابض على غير
المستلبي بالضرب ويجمع المجازية من الجهتين فيما اذا اطلق الفاعل
باعتبار الضرب يالسك على من لم يلدس بعد ذلك الضرب اذا عرفت
ما مهله لك من المقتضا ظهر لك وجه الجمع بين الكل وان مرا
الاصوليين في هذا المقام من الزمان انما هو زمانا التسمية ^{من} مثلا
اطلاق المشتق على المصدوف الخارجى باعتبار استلام الاطلاق
حلا ضمنا كما عرفت في الرقا المدلول عليه بالوضع المقصود باللفظ
في تفسير الكلمة وتعرف الاسم كيف قد عرفت ان كدالة المشتق من
الأفعال بالوضع على الرقا فضلا عن الاسماء وانما ارادوا من ذلك



في بيان التزام المشتق في الاستق

٤٨

في الافعال دلالة الالتزام واقما الامثا سواء كان من الجوامد او
المشتقا فلا دلالة فيها عليه حتى بالالتزام نعم لو كان هناك اطلاق
على الفرد اطلاقا ونسبة غير النسبة المدلول عليها بالهبة ^{كان}
ذلك المطلق مشتقا وهذا النسبة لا يحدك لها من مبالا محالة فان لم
هناك فربما صاف كان الاطلاق ظاهرا في ارادة لها النكلم ^{انه}
فمن الحمل المشتقا من الاطلاق لكن قد يصرح الكلام بما يوجب ^{ظهور}
الاطلاق في غير النكلم من الما ^{ضم} والاستنباط من الاول ما اذا ^{فل}
ضرب فائما مثلا فان جعل عنوان المشتق مفعولا للفعل الدال على ^{النظام}
الما يوجب ظهور الكلام في تطابق زمان الفعل مع زمان صدور ^{ضم} الغوا
فيكون الاطلاق ظاهرا في الرضا الما ^{ضم} من الثاني فما اذا قبل ^{كم}
فائما فان جعل مفعولا للفعل الدال على الاستنباط يوجب ظهور الاطلاق
ايضا في زمان الاستنباط فحينئذ للتطابق بين زمان الفعل والانصاف
بالعنوان وهذا الرضا هو الذي وقع فيه التراع بين الاصولتين ^{لا}
فرق في ذلك بين المشتقا والجوامد فان الجوامد اطلاقا ^{لها}

في بيان الزنا المتنازع فيه المشتق

٤٦

الفرد واستعما من دناءة اطلاق عن الفرد فكلمنا استعمل المشتق ولم
يطلق على فرد لا ينصوف فيه هذا النزاع وهو خارج عن المتنازع كما في قوله
ثم الزانية والزاني فاجلدا كل واحد منهما مائة جلدة فان المشتق ^{هذه}
الاية لم يطلق على فرد بل انما رتب الحكم على عنوان كل فصيل من عليهما
وجله هذا العنوان ومحقق في الخارج من غير فرق بين ما صدر ^{في}
او قبل او بعده ولا وجه لثبوتهم اختصاص الحكم بالزانية حاترولا الاية
والنقض بها على القائل بحكم الحقيقة خصوص الحال ولو صح هذا ^{لنقض}
لصح النقض بها على المجازية في الاستنباط لظهور شمولها للزانية بعد
الصدق مع كون المجازية في الاستنباط مفرغا عنها عندهم ولو
اريد النقض بها كان النقض على عدم اعتبار الانصاف بالزانية حال ^{الحال}
اوضح وهو الذي ينبغي ان ينوهم به النقض لا حال التكلم وكيف كان
لم يكن هذا الاطلا على الفرد لا ينصوف فيه نزاع من حيث الزنا وانما النزاع
فيما لو اطلق المشتق على فرد فانهم مع اختلافوا في فرد هل يعتبر في صحة ^{الطلاق}
وحقيقته ثلثه بالبين حال الاطلا ام يكفي فيها التلبيس ولو دل



في بيان قول في المنطق

الاطلاق ما انفك الاختلاف من جهة ما إذا من صحة الإطلاق في
المنطق على غير المنطوق على وجه يمكن الالتزام بالمجازية فيها كما
يعرفه الصانع كالتجارية والتجارة والكتاب والمثالها مع
في بعضها كاطلاق الصاع على الماء الكدر باعتبار صناعته
ما مضى على الحلو باعتبار الحوض السابغة والكافر على قوله
كذلك النساء والمثالها من الاطلاق المستفهم عرفا فان جعلت
عليك كالجواز في عدم صحة الاطلاق على غير ما هو مصداق حال
باعتبار مصداق النساء كاطلاق الماء على الهواء المنقلب من اعتبار
ما بين السابغة فان جميع ذلك من الامور المستفهم عرفا حتى على نحو
وهذه الجمل وفروعها في حبس ويبقى المختص من القدر في السابغة
فولان الحقيقة المطلقة والمجازية المطلقة والاول منسوبة الى
وحكي النقص عليه من العلاقة في عدة مركبة والسبب العبد والشهد
والحق الكركي وحكي الشبهة الى اصحاب الاما من من السبب العبد
والشهادة وعن البناء نسبة الى اكثر المحققين وعرفنا ان في نسبة

في بيان الاصول المشتقة

٥

الى الاكثر وحكي ايضا عن كثير من العامة منهم عبد القاهر والشافعي ومن تبعه
الجبالي والمعتزلي ونسب الى ابن سينا وغيره والثاني منتسب الى الرازي
اليضا والتحقيق عن النفاذ حكاه ابنه عن قوم واحد بعض النقصان
من بعض المناخين من باب العجز عن جواب صناعنا لا يخفى سنا غيرة قوموا
ان المنشأ في صحة الاطلاق في بعض المشتقا على المنقضي عند المبدأ هو
اوجبت كونها حقيقة فيها دونها عداها لا يصلح شئ منها للمبدأ
فمنها ان يكون المبدأ شيئا فان المشتق من هذا المبدأ لا يشرط
فيه بقاء لصحة الموثق على النائم **وهي** كون المشتق محكوما عليه
لصحة الاستدلال بانه حد الزمان بالنسبة الى من لم يكن زائنا حال ^{الاطلاق}
وهو حال الجمل **وهي** كون المبدأ من المصداق السببا كالنكاح ^{جنبيا} ولا
فلا يعتبر فيه البطلان امتناعا فيها لانها تنقضي شيئا فشيئا فموجب ^{حصول}
اجزائه غير متحقق وبعد **وهي** كون انقضاء الذات بالمبدأ
اكثرنا بحيث يكون عند الانقضاء بالمبدأ مضمنا في جنب الانقضاء
يكون الذات مضمنا عن المبدأ وراغبا عن كالكاتب في الخطاب واللقاء



فما ذكر المحقق الفقيه في المتن

٥٢

والمعلم وقته من جعل الصدق مع الانقضاء هو الموافق لوضع المتن وجعل
 طراز الصدق الوجوه على المحل فلا يصح دون ما عده نظر الى عدم صدق
 التامض على المحل وما عتب المحمودة السابقة وحقوق في القوانين بخلاف
 انهم فقالوا هذا لفظ ينبغي ان يعلم ان صادى المشتقا مختلفا قد يكون
 المبدئ حالا كالضاب المضروب قد يكون ملكة وقد يعبر مع كونه ملكة
 كونه حرفا وصنعة مثل الخطاط والتجار والبناء ونحوها وقد يكون لفظ
 بجمل الحال والمذكور المعرفة كالقاري والكاتب المعلم والتلبيس على
 التلبيس فيها وفي كل منها فالذي يضر بالتلبيس الملك هو ذواتها
 بسبب حصول النسب في الصناعات الاعراض الطويل بدن ضد الرجوع
 واما الاعراض مع ضد الرجوع ولو كان يوما او يومين بل وشهرا او
 شهرا ايضا مع ارادة العود غير مصر وبصد على موطن بدس ومن عرض
 وضد العود في العرف انه متلبس بالمبدئ فيها وان طرأ الصدق الوجوه
 لا حصل في ذلك الفعل واما في الاحوال فالتلبيس فيها ايضا بخلاف العرف
 انتهى وانت خبير بان شيئا مما ذكره ليس مما ينبغي من جوع للسوء

فصل بين ما ذكره الصدق الوجوه على المحل

في بطلان قول المفصلة

٥٣

شئ منها مما يصلح ان يكون مناطا ^{موجبا} للصحة الاطلاق اقامنا كبريا
من حيث خصصوا الحد الماخوذ منه فعدنا صلاحيه لنا طينة على ما ^{ذكرنا}
ظاهر لظهوره عند انحصار الهبة الغارضة على بعض الموارد بوضعها
بل قد عرفت ان ذلك الهبة في جميع الموارد بوضع واحد فيمنع ان ^{يكون}
بوضع واحد بعض الموارد معنى ما يفيد في بعض خرم مع ان بقاء
الابن الذي هو الضد في الخزانة في حالة النوم ظاهر كذا ما ذكرنا
التفصيل بين المحكوم عليه المحكوم به بل هو واضح واشنع من المنا
وذلك لظهور ان الانصاف بالمحكوم عليه انما هو بعد التركيب الذي
هو بعد الاستعانة الذي هو بعد الموضع فهو قيدنا خرم عن الوض
بمرتبتين كيف يمكن اعتبارا في وضع المشق والتمسك بعد جواز
الاستدلال بالابنة لاثبات الحد على الزايف لو لم يكن المحكوم عليه
حقيق في الماضي سيظهر لك فسنا وكذا التحقيق الذي حقه في
الفوائين من كون المبدأ قد يكون حالا وقد يكون ملكا وقد يعتبر
ذلك لكونه حرفا وصنعة غير مفهومة المراد لانه ان اردنا ان المبدأ ^{هو}



في بطلان الأقوال المفصلة

٥٢

للغة الحديث موضوع في هذه الموارد للملكة أو الحرفة فهو بنا في اطلاق
مضاهيها على نفس الحديث ^{لشغل} نظهوان العلم والكتب النجاة مثلا لا
الا في نفس الاحد وان اردنا انها موضوع بوضع اخر في ضمن الهبة ^{للك}
والحرفة غير وضعها للاحداث حتى تكون المادة من قبيل المشترك القاطع
فموضع ان لا يساعده دليل وخلا الاصل وباباه الوجدان والطبع
السليم بوجوب خبر وجهها عن صلاحية عرض الهبة عليها لانها انما
تعرض على الاحداث لا على اسماء الفئات وان اردنا لالهية عليها
فما وضح فسادا لانها مع اسمها تمنع دلاله الهبة عليها لما عرفت
من ان وضعها وضع الحروف فلا تكشف الا عن معنى حرفية وجهها ^{ظهور}
لك مورد النزاع وموضوع الكلام والاقوال فنقول قد عرفت مما
ذكرناه في المغتبات ان لا فرق بين الجوامد المشتقة من جهة عدالة
على الزمان بحسب الوضع وكذا لا فرق بينهما من جهة توقف صحة الاطلا
على انصاف الفرد بالمصادفة حال الاطلاق وانما وقع الشبهة والنزاع
في خصوص المشتقة من جهة الشبهة كيفية وضع الهبة من حيث الدلالة على

في بيان حقيقة الحال في وضع الفاعل

٥٥

الانسان وان كان لبعض المتأخرين شبهة اخرى من جهة مدخلية عنوان
الموضع لتعلق الحكم ونزول الية ثار سنية التشريع وكيفية كافي في
حقيقة الحال بيط الكلام في كيفية وضع الية في المشتقا وقد عرف
انها حرة فلا تكشف الا عن خصوصية لحاظ في المادة تختلف تلك
المحصول باختلاف الية من الفاعل والفعل والمفعول وغيرها
من الية ونحن نذكر بعضها للبين غيرها بالمقابلة فنقول ما هي
فقد وضع لان تكشف عن المادة ملحوظة منشو الى فاعل ما على نحو
القبلا لا بمعنى العرض بل بمعنى الفاعل التي هي بمعنى التأثير والمؤثر
تحتو معروض ايضا كما في المقام والجالس والعالم والحاسد غيرها
اولم يكن كما في الضاب الجارح والفائل والبابع وامثالها ثم المراد
بالفاعلية مجرى الاقتصار والسببية على وجه لو تحقق هناك اثر في الخارج
صح الاستدلال به ولو من حيث كونه من احد الاستدلال ومن هنا نرى صحة
توصيف السهم مثلا بكونه فاعلا او الشئ الفاعل في ضار وان لم يقع من
اخذ قتل ولا ضرورة الخارج بل وان لم يقع بعد ايضا اصلا لظهوره



في بيان حقائق الحال في وضع ألفا

٥٤

معه سلب الفانلية وانضاضه عن طوعا وليس لك الا التحقق البصدا^{فيه}
فيه فلا ينكس عن ان الفاعل عليه المدلول عليها الهيئته ليست^{مقتضا} لا
والسببية لا الوقوع والتحقيق بل الدال على التحقق انما هو هيئته الماخيه
فقط ثم ان تلك المنشأية والسببية قد تحصل في الشيء من دون وصل
فعل منه صلا كما سمعته في مثال الفانلية والضابته والنافعية ونحوها
وقد تحصل بذكر الفعل والذم عليه جعله غلب اشغلا واهتمها
كالافعال التي تؤخذ حرفه وصنعه فيحقق معنى الهيئته في متحد ولو في
غيره فما الفعل بخلاف من لم يجعل تلك الافعال حرفه وصنعه فان
المنشأية والسببية فيه لا يحصل الا عند ارادته المقتضية لوقوع
الفعل منه للارادة له غالبا والصدق فيه انما هو باعتبار حصول تلك
الارادة المقتضية لا حصول الفعل وتحققه في الخارج لمكن حيث لا
تختلف الارادة عن الفعل غالبا فخذ ان الصدق باعتبار ولذا ترى
الفرق في صدق الكاتب مثلا بين من لم يجعل الكتابة حرفه وصنعه
فلا يصدق الا عند الفعل وبين من جعله حرفه فنصدق ولو في غير زمان



في بطلان حيل السيد خا وملكته

٥٦

الفعل والموضوع في الجميع احدا انه موضوع للفعل مرة وللحرف مرة والصنعة
 اخرى فان هذا دعوى لا يمكن تعقله لظهور ان التفرقة بين الحال والملكة
 لا يمكن دعواها من جهة وضع المادة لفرض كونها موضوعا للحادث
 ولا من جهة الهيئتها لكونها موضوعا بالوضع المحرقة واستنفا الحرق
 الصنعة والمملكة من الهيئتها غير معقول وبذلك يرتفع الاشكال عن
 جملة من الاطلاقان ويوضح عقد ورود النقص بها وقد عرفت كيفية
 وضع الفعول والفعيل وفرع على ما ذكرنا الهيئتها وبهذا يتبين
 والبيان اظهر لك سقوط ما عنوانوه في المقام من انه هل يعتبر في صدق
 المتنوع على شئ مبادىء الاشتقاق بام لا وانه خالف في ذلك
 جماعة فلم يعتبروا قيام المبدأ به مستدلين لذلك بصحة الضاب
 المولم مع ما الضرب الالم بالمضروب المولم وصحة المنكلم على
 تمام كون الكلام مخلوقا في الهواء والشجر قائما به وذلك لما
 عرفت من ان هيئته الفاعل تكشف عن القيام بمعنى الاشتقاق والفا
 لا العرض والمحلية وثبوت القيام بالمعنى المذكور في الاشكال المذكور



في بيان معنى عيبا قبا مبدلا اشتقا ولصدا

٥٨

لم يظن على المشتق ظاهرا سرفه وعروض الضرب الام والكلم في محل
 اخر لا يبطله بالقيا والعرف في صد الفاعل بالقيام بمعنى الاشتغال
 نعم قد يتجدد المسند اليه الفعل مع المعارض كما في المذهب العالم والجار
 وقد لا يتجدد كما في الامثلة المذكورة ثم القيام والاشتغال المغيرة في
 صد المشتق اعم من كون مع الواسطة او بدنه بل اغلب موارد صد المشتق
 من قبل الاول فان صد الضاحك على الانسان انما هو بواسطة كونها
 والمنعجب واسطة في العروض والتعجب واسطة في البشور وصد الواجب على
 الفعل المنعجب بواسطة كونه منقادا وصد جائز التقايد واجبة على
 زيد بواسطة كونه مجتهدا واعلمنا الى غير ذلك من موارد صد المشتق
 المعلوم عدا غيبا بشور معنا فيها من دون واسطة والنقض بعد صد
 استيعج والشك على الجسم مع عروضهما وصد هما على الحركة واللون
 العارضين غير وارد لظهور ان الفاعل غير الفاعل وفقا كل منهما
 غير الاخر فان الفاعل كما عرفت تكشف عن النسبة على وجه القيام ولا
 والفعل تكشف عن النسبة على وجه العروض والحلول ثم المحل والمعرض



في بيان معنى غيبا قبا مبدأ الاشتغال في الأصل

٥٩

قد يكون هو الفاعل كما في مادة العلم فيطلق العلم على العالم وقد يكون
هو المفعول كما في مادة القتل فيطلق القتل على المقتول لأن الفاعل ^{مشترك}
لفظي بين الفاعل والمفعول ثم قد يتحقق في الشيء جهة الفاعلية والمحلية
معاً فيطلق عليه الفاعل والفاعل كما يطلق العلم والعالم على زيد
فلا يتحقق فيه إلا الموضعية والمحلية دون الفاعلية كما في السعد
الشدة العارضة على الحركة واللون فيقال حركة سريرة وبياض شدة
ولا يقال ساعرة وإنما يطلق ذلك على الجسم من جهة الفاعلية نحو
فيرون الحركة فيقال فلان ساع او مسرع فانضح بذلك ان علم
الطلاق السريع على الجسم مع اطلاقه على الحركة العارضة له ^{مختلا} انما هو
وضع الفاعل مع الفاعل لا اعتبارا عند النوسط في العروضة صدق
مطلق المشقوكا ثم خيلة في الفصول حيث قال الثالث بشرط في صدق
المشتق على شيء حقيقة فيام مبدأ الاشتغال بمرزون واسطر في
العروض ان كان صفة كالضباب الفائل فان مبدأها الضرب و
القتل بمعنى الفاعل وهما ناثر ولا فيام له الا بالموثر وكالفائم ^{على}



في صفات المبدء وكيفية واسطته

٤٠

والناتج فان مبانيها آثار وصفتها وانما قوامها بالمناظر والمصفى
واما اذا كان المبدء ذاتا فلا يشترط فيه القسمة كما في البقال والمحدث
وانما قلنا من وزواطة في المقام احرازنا عن المقام بواسطة
لا يصدق الا مجازا كالشد والسرعة القائلين بالجسم بواسطة الحركة
واللون فانه يقال الحركة سريعة واللون شديد يقال الجسم
سريع او شديد انتهى كلامه رفع مقامه لا يخفى عليك فافهم بالا حاشا
على ما ذكرنا حتى فيما فصل به من اختلاف المبدء **واما الشبهة** ^{التي}
فانما هي لبعض المناظر بن حيث استدل على حقيقتها المشتبه في المنقضة
عند المبدء اذا كان محكوما عليه بصحة الاستدلال بانه حد الزاوية
على من لم يكن ذاتا حال الجلد مع انه لا ربط لذلك بوضع المشق
وصدق على سبيل الحقيقة والمجاز بل انما هو لا خلاف المقامات
في كيفية تعلق الحكم على العنوان وتوضيحه انه قد يعلق الحكم ^{على}
عنوان ويظهر من الفرائض ان ذلك العنوان هو تمام المناظر بدور
الحكم مداره كما اذا وضح على المجاورين او المشغلين او الساكنين



في شرح المتن لمطالع على الفهرست

٤١

في البلد الغلاف مثلاً فان اراده دوران الحكم مدد صدق هذا العنا
 في هذه الامثلة طائفة لا سرفها وقد يظهر من الفرائض والمقامات
 ارادة تغليب الحكم على بغير حدث في ذلك العنوان وتختص في الخبا
 من وز مدخله لبقائه فيه فلا يتوقف تغليب الحكم ^{لك} على صدق
 العنوان حال التغليب بل يكفي فيه الصدق ولو في زماننا ومن هذه
 القبيل قوله تعالى الرأفة والرأفة فجلدوا كل واحد منهما مائة
 جلدة والشارو والشارفة فطعوا ايديهما فان عدا غيبا تحق
 العنوان والمبدل حال الجلد ليس من جهة كون المتن حقيقة فيما ^{نقض}
 عنه المبدل بل من جهة ترتيب هذا الحكم الخاص في خصوص المقام على مجرد ^{حدث}
 هذا العنوان ومن صفاته وقد يظهر من الفرائض ان كونه العنوان ^{موضوع}
 في القضية مناطا للحكم اصلاً لا حدثاً ولا بقاء بل انما عتوبه لكونه
 معرفاً للموضوع والمناط غير المذكور كما اذا عرف العلياً مثلاً بالعمارة
 وقبل يجب عليك اكرام المعتمدين وهذا ايضا يختلف في المعرفة من
 حيث الحدث والبقاء لانه قد يجعل حدث بعض العناوين معروفاً



في حرج المشتق المطلق على الأصل

٥٢

بجعل بقاء معرفته بالحكم أيضاً مداه من هذه الحجة وكيفية
فاجتلاف الأحكام من هذه الجهة لا ربط له بكون المشتق حقيقة في الحما
أو الأعم من الماضي والحال كما أنه من هذه الجهة لا فرق بين الجامد
المشتق ولذي نزع الحكم المعلق على عنوان الرتبة فلا يربط لو بعد
انقضاء ذلك وفلذلك مداه مثلاً تحريم أم الرتبة إذا انقضى
الرتبة لا يرتفع بارتفاع الرتبة ولا بد من مداه لكن وجوب
التفقه وجواز الوطى بد مداه وهذا لا ربط له بصدد العنوان على
الفائدة على سبيل الحقيقة أو الجاز بل هو تابع للحقيقة المتعلقة
بالمناط وهذا قد يكون معلوماً ولو بملاحظة خصوصية الحكم و
الموضوع وقد يكون مشكوكاً ولا يبعد القول بأنه مع الشك ينبغي
على كون العنوان مناطاً بد بالحكم مداه وذلك لأن المتكلم إذا
كان في مقام البيان فالظاهر أنه في مقام بيان تمام الجها وأنه لا
يقصر عن البيان إلا لما منع مدفوع بالأصل وإذا كان في مقام بيان
تمام الجها فلا يذكر إلا ما هو المناط في الحكم وإذا كان الموضوع مناطاً

في التبيين لمرئيه المشتق

٤٣

قول

فمقتضى موضوعه دوران الحكم مداره وينبغي التبيين على امور
فذكر بعض اهل المعقول ان لفظة بين المشتق ومبدئه هو الفرق بين
الشيء لا بشرط وبينه بشرط لا يحدث الضرب ان غير بشرط لا كان
لفظ الضرب امتنع حمله على الذات وان غير بشرط كان مذكراً
لفظ الضاب صح حمله عليه وهذا بناء على ما بيننا عليه غير ان
لانه ان ارد من المبدئ المصدق كما هو الظاهر فقد عرفت ان التفرقة
بينهما انما هو باختلاف المحاذين في المعنى المحل لا باختلاف وضع
الهبتين وصحة الحمل وعدل ليس باعتبار الالبشطينه وبشرط لا
ومجرد الالبشطينه لا يوجب صحة الحمل فاحتمل الضرب ان لو حظ
لا بشرط كما هو مفقاً اسم المصدق لا يوجب صحته الحمل بل الحمل انما
يصح مع الاتحاد في الوجوه والغايب في الذهن اي ملاحظة المحمول
بعنوان كل منسلاً عن الوجوه حتى يفيد الحمل الاتحاد في الوجوه
فحدث الضرب ان لم يلحظ الانفسه امتنع حمله على الذات لظهور غايبها
في الوجوه الذهني والخارجي معاً وان لو حظ منسوباً فقد يكون على نحو



في التبيين الثاني منها

ع ٤

يتمتع الذات بان يكون على وجه الوصفية فيصح التحمل لهذه الخصوصية

كافي المشنوق فلا يكون على هذا النحو فلا يصح التحمل كما في المصدر

الثاني فداشتم في الاسبق القبا ان المشنوقات ثبت له المبدأ

فيقوم ان المراد ما خوية الذات في الموضوع له على وجه التجرئة وهو

الفساد من جوا وضحا ان الذات ان ارد يكون مفاد المادة فهو خلا

المفروض من كون موضوعا للمعنى المحدد وان ارد يكون مفاد اللهية

فقد عرفت انها لا تدل على معنى حر في فهمه دلالها على الذات التي

هو معنى مسمى ثابته ان المراد من الذات اما مفهوما او مصداقا

كان الاول لفر دخول العرض العام في مفهوم الفصل كالناظر مثلا

فيكون الفصل عرضيا للنوع لان مفهوم الذات عرضي لافزاده و

المركب من الذاتي والعرضي لا يكون ذاتيا بالضرورة وان ارد كذلك

فمع انه لا يناسب وقوعه محمولا بلزم انقلاب عبارة الامكان الخاص

ضرورة بالطهوض ضرورة ثبوت الشيء لنفسه ثابته ان المشنوق

يكون من قبيل المركب ان ارد اشتماله على الموضوع والصفة والنوع

في التبيين الثالث منها

٥٥

وهو باطل الظهور لبا طنه وان ريد خروج الفيد والتفيد من خروج
معنى التجدد عن مفهومي المشتق مع ان كونه الاصل والعمدة في معناه ظاهر
لا سرفه والظاهر ان مرادهم من العبارة المشكوك فيها ان يطلقوا ما يستفاد
من المشتق ولو بالملامزة وظرف التحليل لا ببيان خصوص الموضوع له
حيث ان الهيئته تكشف عن لحاظ المادة من حيث ان فاعل ما على وجه
الوصفية فاستدعت هو صوغاً صحيح التفسير عن معنا بذات ثبت
له المادة كما صح القول بان الفعل يعلو الفاعل فان المراد ذلك
الاتزامية باعتماد الاستدعاء لا الدلالة الوضعية والمطابقة
الثالث مقتضى ما ذكرنا من تعدد وضع الهيئات والمواد ان الهيئات
اتما يمكن اجرائها في المواد التي يمكن فيها ملاحظة الانتساب والنسبة
ولذا اختص اجرائها في الاسماء الموصولة للاحداث ولا يجري لها في
الجوامد اسماً الاعيان نعم قد يجري في بعض اسماء الاعيان اذا تعاقبت
تعلق فعل خاص بالنسبة اليها وفهم بالفرائض ارادة تعلق ذلك
الفعل به فنجري الهيئته فيها فصيد اليها تعلق ذلك الفعل بها



في التنبيه الرابع منها

فالتنبيه ملحوظة بالتنبيه الى ذلك الفعل لا بالنسبة الى المعبر فيها
فلهذا ينبغي ان يراد الاطلاء به بلا حظ التنبيه في الاطلاء ويحذف
الفعل ويكتفى عنه بما يراد الهيئة على منعلقة وكذا المنقول والغتم
فان معلومية الفعل المتعلق بها اوجب صحة الاكتفاء عن ذكر ^{الفعل}
المتعلق بها بما يراد الهيئة على منعلقة وكذا البقاء والحداد ^{نحو}
من البطل والحديد فان تعارف الفعل المتعلق بها من البيع الاول
والصنع في الثاني اوجب صحة الاكتفاء عن ذكر الفعل المتعلق بها
بما يراد الهيئة على منعلقة لكون ذلك نحو اقتضا في الكلام وعلى
هذا القياس جميع ما يستثنى من الاعيان **الرابع** قد استتموا ^{للتنبيه}
المدلول عليها بالكلام على فهم خبرية وانثائية وعرفية ^{والاول}
بما كان لها خارج نظامية ولا نظامية وانثائية بما ليس لها خارج
كذلك وهذا الكلام بظاهره منظوم غير وفلك لان المراد من الخارج
الملحوظ مطابقة نسبة الكلام اعم من المطابق وغير المطابق ^{نظما}
والا يخرج الخبر الكاذب عن كونه خبرا وحيث فنقول لا شيء من النسب

في التفرقة بين الخبر والانشاء

٤٧

المداول عليها بالكلام عن نحو هذا الخارج اذ لا اقل من عدم
لظهور امتناع ارتفاع التفضيل بنسبة مع الخارج الغير المطابق
وقد يتخيل ان المراد من هذه الخارج في النسبة الانشائية حصول
معناها بنفس الكلام فيرجع التفرقة الى ان النسبة الخبرية كما تفرق
عن الواضع والانشائية موجدة له ويدفع ان النسبة الانشائية
المداول عليها بالكلام كالنسبة الطلبية المداول عليها بصيغة
اذا كان بالكشف الوضعي امتنع فآخرها عن الكلام لظهور وجوب
نقد المكشوف عن الكاشف الا لزم نقد العلم على المعلوم وهو
ظاهر البطلان **وتحقيق الكلام** في بيان مرادهم والتفرقة بين
النسبتين ان النسبة شرط فلا تكون على نحو استدعي وانما كونها
ناظر الى غيرها وبنها جهة كشف عن واقع فتمت خبير بكونه
على نحو الاستدعي وانما ولا فيها نظر الى شيء ولا فيها جهة كشف
اصلا بل هي بنفسها فتمت انشائية سواء كان ذلك مدلول
للكلام بكشف عنها اللفظ بالوضع او حاصله بالكلام وهذا



في كنفرة ببيت خبر وانشاء

٤٨

هو المراد من قولهم ان النسبة ان كان لها خارج اوليس لها خارج اي
ان كانت بحيث تستدعي خارجا او لا تستدعي خارجا الا ان النسبة
اقا ان لا تحصل بالكلام فتكون خبرية او تحصل بالكلام فتكون
انشائية بل الغير الحاصل بالكلام ايضا قد تكون انشائية وقد
تكون خبرية والعرف في الكنفرة ما عرفت والجامع في جميع الانشاء
هو عند ثبوت الكشف والنظر فيها من غير فرق بين كونها مذكورة
للكلام او حاصلية بل باعتبار النسبة الحاصلة لا بخلق خبر هو
انشاء الا ان تلك النسبة قد تكون هي المقتضية بالكلام وقد
تكون هي المقتضية مثلا من خبر عن زيد يكونه عالما بان الحق بقوله
زيد عالم نسب على يد كلها حاصلة بكلامه من حيث صدق الكلام
منه بصدقه عليه انه تكلم ومن حيث كون كلامه هذا كاشفا عن
واقع بصدقه عليه انه اخبر ومن حيث كون كلامه هذا كاشفا عن
صفة حسنة بصدقه عليه انه مدحه من حيث كون كلامه هذا
مناسبا لعالم الخاطب بهذه الفصيلة بصدقه عليه انه اعلمه وغير

في النسب الا نشأ به الحاصل بالكل

٤٩

ذلك من الامور الواضحة الحاصلة بالكلام فانها من النسب الا نشأ^{بشيء}
 لانها هي لا تنظر فيها الى واقع اخر وح فلا يخلو خبر عن انشاء^{لا}
 بمعنى نضافها على نسبة واحدة كيف نضافها متفابلا بل ^{بمجموع} ^{الكل} ^{فانه}
 في الوجوه في كلام واحد فان النسبة المدلول عليها بالوضع نسبة^{خبر}
 والنسب الحاصلة بالكلام بغير الوضع نسب النشأ به قسم الكلام
 ان يصنع لبيان ما لولده الوضع وكان هو المقصود بالاصالة في الا^{فانه}
 دون غيرها من النسب الحاصلة به كان الكلام خبر العدا وراثة الكشف
 به الا عن النسبة الخيرية وان يصنع لا وراثة افادة بعض تلك النسب
 الحاصلة به ولم يرد النسبة المدلول عليها بالوضع الا بواسطة
 يحصل تلك النسبة كان الكلام مع انشاء وذلك كما اذا صنع^{الكلام}
 في المثال المذكور للمدح فالكل اخ بملاحظة هذه النسبة المقصودة
 بالافادة انشاء وان كان بملاحظة النسبة المدلول عليها بالوضع
 خبر وهذه النسبة الخيرية مرادة للمتكلم قطعاً واللفظ مستعمل فيها
 ايضا لتوقف ترتيب المقصود عليها غايتها انها غير مقصودة بالاصالة



في بيان انشاء النسب الانشائي

٢٠

بل للوصول الى مفسوئاخر نظير ارادة العموم من المستثنى منه لصحة
الاستثنا فكما ان اللفظ مستعمل هناك في العموم ولا مجازية فيها
كما هو متفق اهل التحقيق كك الجمل الخبرية المستعملة في مقام الانشاء
مستعملة فيما وضعت له الا ان الفرق بين ذلك على كونها مفسوئا
بالافادة ومنعلا لغرض المذكم ومجوز ذلك بوجوب المجازية
بعد ثبوت الاستعانة فان العبرة في الحقيقة والمجاز بالاستعانة في
الموضوع له وعدمه ولا يشترط مع ذلك كونه ايضا مفسوئا بالافادة
نعم لو قبل مع ذلك باشرط كونه مفسوئا بالافادة صح دعوى المجازية
هنا كدعوى المجازية في العام المخصص وهو خلاف التحقيق
كيف كان فجملة اقسام النسب الانشائية انها اما ان تكون مدلول
للكلام بالوضع او حاصلا بالكلام من دون وضع والمدلول
بالوضع اما ان يكون مدلولاً للهيئة او للاداة كمدلول النسخ
ولام الامر وامثالها من حروف المنوع والرجحان لافسام اذا ثلثه
الاول مدلول الهيئة والثاني مدلول الاداة والثالث غير المدلول



في بيان أقسام النسب اللفظية

٤١

بالوضع الحاصل بالكلام أما الأول وهو المدلول بالهسته فمن
جملتها هسته فعل فاتها موضوعه للكشف عن زهاء المادة ^{حظ} لو
منشئ إلى فاعلها على وجه المبعوثية اليه وإنما عبرنا عن خصوصيته
هذه النسبة بذلك دون المطلوبية لكون ذلك جامعاً لجميع
استعمالاتها كما سبق في الفصل نعم نكشف عن المطلوبية بالاطلاق
وخلو الكلام عن القرينة المانعة من حيث الظهور انطباق النسبة ^{منه} الكلام
للنسبة الواقعية وإن لم تكن ظاهرة اليها أيضاً **واما مع وجود**
القرينة وفروع الكلام في غير مقام ذلك فلا كشف فيها عن ذلك
بل يكون الكلام محتملاً استعمالاً في الموضوع له نوطاً لآخر هو
المقصود بالافادة لكن يوقف ذلك على وجود قرينة تدل عليه
ان كانت هي خصوص المقام وذلك الامور المختلفة باختلاف المقام
كلها من قبيل الاغراض من الكلام لا المستعمل فيها الهسته لتكون
الهسته من المشكك اللفظي او تكون مجازاً في بعضها ونحن نشير
الرجاء منها بالتفصيل كما عداها بالمطابقة من جملة ما لا يرا

منها



في بيان كيفية الوضع في شبهة الفعل

منها التكليف وامر الطبيب فانها وان كانت مستعملة في الموضوع له
الا ان المقصود بالافادة منها بيان الصلاح والفساد لا التكليف فلا
يستقيم من ان في هذا المقام تكليف ولا من نهيه عن شيء بل امره ونهيه
بمعنى الخبث بالصلاح والفساد لا بمعنى استعمال اللفظ فيه بارادة التنبه
الخبير من المشبه الموضوع للانشاء ليكون مجازا في الهبة كقوله
عرفت ان مجازية في الحروف ولا فيما هو موضوع بوضعها بل ينبغي
المقصود بالافادة من البحث عليه معرفة صلاحه من غير معرفة فساد
بشبهة المقام وهي كونه في مقام الاشفاق وبيان النفع والضرف
في هذا المقام لا بحث الاعلى ما هو الصلاح ولا يمنع الاعمال في الفساد
ومنها ما وقع في مقام بيان الحكم الوضعي من التجاسة كقوله غسل
ثوبك من ابوال مال لا يؤكل لحم فانه في هذا المقام لا يشترط التكليف
وان استعمل اللفظ في الموضوع له لكن يعلم بالقرينة عند كونه مقصودا
بالاصالة وانما جوبه بوطئه لاستفادة التجاسة او المجبة كما اذا
اعمل بالخبر والظن فان علم ارادة التكليف منه ايضا ظاهر ولذا



في كيفية الاستعانة على الحكم الوضعي

لا يجانب مع المخالف عفا بين عفا بترك الواضع وعفا بترك العمل بها
 أو الخبرية كالامر بقراءة السورة مثلا في الصلوة فان المراد بربها جزئيا
 لا التكليف بها على سبيل الاستقلال فلا يعاقب تركها الا عفا بترك
 الصلوة او الشبهة كالامر بالطهارة او الاستعانة في الصلوة او الا
 بالقبض والافاض في بيع الصرف او الكيل والوزن في مطلق البيع وان
 عند ارادة التكليف في جميع هذه الموارد ايضا ظاهر وقد يظهر من
 الفرائض جعل هذه الشبهة الانشائية المقصودة بالهبة نوطنة لا نشأ
 اخر حاصل بالكلام فيتحقق بالكلام مع ضم الانشاء مع المدلول بال
 والحاصل بالكلام غايته جعل احدهما نوطنة والاخر مقصودا لا نشأ
 في الافادة وذلك كما اذا استعمل الامر في مقام النهك او الاستعانة
 او في مقام التخصيص والتشعير كقول العبد لولاه اخبرني وعافني اي
 متفالك في العفوية وامثال ذلك من الاستعمال فان المادة و
 الهبة في جميع هذه الموارد مستعملة فيما وضعت له قطعاً التوقف
 تلك الافادة من التهديد الاستعانة على الاستعانة في الموضوع



في بيان الاشكال اللفظي في هبة

٧٤

لان الغرض الانتقال من الابد الى الحضور بروح فالمعنى الجامع الممكن هو
بقاء استعمال اللفظ في جميع هذه الموارد والمقامات ليس لما ذكرنا
من الكشف عن ان هذه المادة ملحوظة منشؤ الى فاعل ما على وجه
المبعوث به هذا هو سر نخالفتنا القوم في التعبير وكيف كان فقد
ظهر لك بما فرغناه ان صيغة فعل ليست حقيقة بحسب الوصف في التكليف
فقد اعز كونها حقيقة في الوجوه نعم بنينا ودر التكليف مع الاطلا
وخلو المقام عن القرائن الكاشفة عما عده من المقاصد ثم التكليف
المطلوب ظاهر ايضا في الحتم والالزام للاطلاق فلا شئ من التكليف
او خصوص الوجوه من الموضوع له الصيغة في شئ بل هما من المقاصد
والاغراض كسابر المقاصد التي عرفناها الا ان تلك المقاصد تنوقف
على وجوه فرعية حال البناء ومقابلته عليها بخلاف هذين المقصدين
فانه يكفي فيهما الاطلاق ولذا يرفع الابد عنها باء في معارض من يحمي
او فرعية حال الوقفا او خصوص مقام كما هو غير خفي على الفقيه الممارس
المطلع على مشرب الفقهاء في الفتاوى واقام دليل الاداة فمن جملتنا



في كيفية التنبؤ على الحكيم المصنوع

٧٥

لام الامر فان مدخولها وهو صنفه بفعل قبل دخولها كان مكشفاً
عن المادة ملحوظة منسوبة الى فاعل ما على نحو الانصاف وهي بالاطلاق
كانت خبرية ثم لام الامر ككشف عن خصوصية وهذه النسبة وغيرها عن
الاطلاق وجعلها على وجه المطلوبين للمشكك او المبعوثين اليه فخرجت عن
الكاشفة التي كانت فيها من جهة الاطلاق وعلى هذا الضمان لفظه
هل ولاء الناهية وحرف التمني والرجى فان خبرية مدخولها قبل دخولها
انما هي بالاطلاق وبدخولها تخرج عن الخبرية الى الانشائية فان هل
مثلاً لكشف عن كون هذه النسبة ملحوظة على وجه المستفهمين عنها
حرف التمني عن كونها منمتابها ولاء الناهية عن كونها ممنوعاً عنها ثم
المنوع عنها ايضاً كالمبعوثين او اخر غير التكليف التخييري هو ايضاً من المقاصد
فستقام مع الاطلاق كالوجوب لا هو عين الموضوع له فان التنبؤ ايضاً كالأمر
كثيراً ما يستعمل لمقاصد اخر كما لما نعت كذا اذا قيل لا تصل في البحر او لا
يكل مجبوراً والمفسد كقول الطبيب ناكل الشيء الفلاني او عدا الحجة كما
اذا قيل لا تغفل فلو الفاسق وامثال ذلك من المقاصد التي تظهر بالقرائن



في كيفية الاقسام في العفو والايضا

من المتى كالام مع كونها مستعملين فيما وضعا له هذا كله في الانشاء المردود
عليه بالكلام بسبب الوضع ^و اما الانشاء الحاصل بالكلام وغير المدلول
بالوضع فقد عرفنا ان من جملة الاخبار التي يقصد بها المدح والذم ومن
جملة الاخبار التي يقصد بها التكليف والوجوب والتحريم فان الاخبار ^{تستعمل}
بالفعل والترك فذكر كشف عن مطلوبيته ومنعوضيته فاذا كان في مفا
يما التكليف يقصد بذلك ما ينشأ عليه من الكشف عن المطلوبيته والمنعوضيته
لا باستعمال الجملة الخبرية في الطلب بل بمعنى كون المقصود بالا فادة من اخبار
ذلك فالجملة الخبرية باقية على خبرتها والكلام مستعمل فيها الا انها ^{غير}
مقصود بالا فادة على سبيل الاشارة بل على سبيل التوضيح ومن جملة ^{نشاأ}
التي تستعمل في العفو والايضا فان انشاؤها ايضا من هذا القبيل اي
باغناء النسب الحاصل بالكلام مع كونها مستعملة في الاخبار فان ذلك
يعتبر في مقادير الانشاء ومعلومه عند وقوع البيع منه كافتقار وقوع
البيع بالوضع واستعمال اللفظ فيه ايضا الا ان الفرق بينه وبين كون
المستعمل فيه مقصودا بالا فادة وان الفرق من اظهرها هذه النسب الخبرية



في حركات النقص والزيادة في كسر الألف

٧٧

يترتب عليها من الالتزام بالبيع النبي عند ظهوره النسبة على وجه النوع ^{ولذا}
 كان الماضي لكثرة الرفع على الرفع دلالة في الكشف عن هذا الالتزام ^{الفعل}
 من المضاعف لا يمتنع عن الحال والاستغناء فضا الانشأ في العلة ومخصوص
 صيغة الماضي ولا يستغنى وان قبل براجنا بعض في بعض الغفول لكن
 بيت على صرحه في انشأ الالتزام كصر امة الماضي فيه واقفا الجملة ^{مقنة}
 كقولك هذا مبيع مثلاً وان كانت أقوى في الدلالة على الدوام والثبوت ^{الآ}
 مع ذلك لا تناسب الغفول وذلك لان الاثر المقتضى في الغفول لمكان لا يترتب
 الا على اجتماع الالتزام بين الموجب القابل لم يكن الغرض من كل من انشأ
 الامتداد الالتزام من طرفه فقط لتعقيد الالتزام من الاخر فيترتب عليهما ^{الآ}
 فلا يناسب التعيين من كل منهما بوقوع الاثر وهذا بخلاف لا يفاع فان الاثر
 المقتضى منه ما كان لا يتوقف الا على التزام واحد كان الانسب ^{التعريف}
 بالجملة الاسمية دون الفعلية وان كان ماضياً ولذا نزههم متفقين ^{على}
 على وقوع المبيع والنكاح غيرها من الغفول بالجملة الاسمية مع اتفاقهم
 على وقوع الايقاع بها كقول الزوج لزوجتي انت طالق والغفول بعد ان



في بيان معنى التعليق للأشياء

٧٨
خر لوجهه بل استشكلوا في وقوعها بالجملة الفعلية كلفظة ^{عن} وا
مع ان استعمال الجملة الفعلية في الاشياء لو كان مجازا خارجا عن قانون اللغة
وجب لا يتصح لاشياءها حتى في العقود ان كان على القوانين وجب الحكم ^{لصحة} بال
ولو في الابطاعا وكذا الجملة الاسمية لو كان استعمالها في الاشياء على
القواعد وجب الحكم بالصحة حتى في العقود ولو لم يكن على القواعد وجب الحكم
بعد الصحة ولو في الابطاعا وليس السر في التفصيل الا ما ذكرناه ^{كيفية}
الاشياء بينهما واختلا المفاهيم ^{بما} حققنا لك من كيفية الاشياء
في العقود يظهر لك فساد ما قيل وجده على صحة التعليق في العقود ^{نفاذا}
بان الاشياء ايجام والتعليق مثال له فلا يجمعان وذلك لما عرفت من ان
الاشياء بينهما باعتبار ما يربط بينهما لا باعتبار ما استعمل ^{لفظ}
فيهما واداه الشرع تكشف عن لحاظ فساد ما استعمل فيه اللفظ لا فيما
يوجد باللفظ وحده فالبيع المعلق بمشينة زيد مثلا اذا قصد به الاشياء
يكون انشاءه لا لزام معلق كما انه مع الاطلاق كان انشاءه لا لزام
مطلق وليس لك الا انشاء المدح فكما انه مع الاطلاق يكون انشاء

في بيان علمنا المتعلق بالاشياء

٧٩

مدح مطلق ومع التعلق مدح معلق كقولك نعم الرجل ان اكرمني بكذا
 كذلك العفو وبعثا اخرى يكون التعلق فيها للشيء لا الاشياء كيف
 وقد اجتمعوا على صحة التعلق في بعض العفو كالتيدير والنك والوصية مع^{نفا}
 ايضا الاشياء وصحة التعلق في الاوامر والنواهي ضروري كصحة^{نفا} في الاشياء
 المدلول عليه بالارادة كقولك ان جاءك زيد فاعمل كبره او لم يشر
 اذا جازى كرمي وامثالها من الاشياء المتعلقة فلا يمنع من التعلق
 في الاشياء العفو والابفاء من هذه الجهة وانما المنع فيما عدا^{لجميع}
 على صحة التعلق فيه امر اخر كما اثر عن الاشياء كما في التعلق^{الصفة}
 او على الجفر بالاثر حال الاشياء كما في التعلق على الشرط^{ولا} فذلك
 على اعتباره وفي العفو والابفاء اما خارج ليس هنا محل بيانه
 بانه عليه بعض العفو في مطاوي كلامه وليكن هذا اخر ما اردنا

نحرمه والحمد لله على ما وفقني له تمامه وقد وضع

الفرغ من تصنيفها في الرابع والعشرين

من شهر ذي الحجة الحرام سنة

١٣١٨ هـ

موضع الفرغ من كتابها

في بيان علمنا المتعلق بالاشياء





صفحة	سطر	غلط	صحيح
٥	١	والفو ومثلوا الشا	والفو ومثلوا الشا
٥	١٢	حروف	الحروف
٨	٣	فعدل	فعدلوا
٨	٤	فلا حظ	فلا حظوا
١٢	٤	فيه	ففيه
١٣	١٤	وعدم	وعدها
١٤	٢	مبنى	منبئ
١٥	٢	انبة	انبة
١٥	٦١	اوجب	اوجب
١٤	٧	فلنا حنث في	فلنا حنث
١٨	٩	الحنيفة	الحنيفة
١٩	١٣	كلا	كل
٢١	١٣	بانقائ	بانقائها
٢٢	٧	رفبه	رفبه
٢٥	٥	معنه	المعنه
٢٦	١٠	فيه	فيها
٢٨	٥	النلفظ كما	النلفظ
٣٤	١٠	الاقتضار	الاقتضاء
٣٤	٤	وانما	دائما
٣٨	٩	هو مع	هو
٣٩	٣	هذا من الوضع	هذا الوضع



صحيح	غلط	سطر	صفحة
الموضوع له	الموضوع	٤	١٤٠
ان وضع	ان اوضع	٥	١٤١
المعزى	المعزى	٧	١٤١
الى الالتزام	بالالتزام	٣	١٤٢
يكون	كون	٣	١٤٢
هداية بالقول	هدايته	١٣	١٤٢
بان الجريئة	ان الجريئة	١٤	١٤٢
كانت	كان	١	١٤٨
ان المنشأ	ان الفناء	٥	١٥١
والضاربة	والضاربة	١	١٥٤
والتحقق	والتحقق	٣	١٥٤
لا باعتبار حصول	لا لحصول	١١	١٥٤
قد	قلو	٥	١٥٩
عنه	عند	٩	١٦٠
المراد منه	المراد	٦	١٦٥
مضدًا	مضيدًا	١٢	١٦٥
غيره	غيرها	٧	١٦٩
فيه	فيها	٣	١٧٠
للكلام	بالكلام	٨	١٧٣
تكشف	تكشف	٨	١٧٥
عن	من	١٠	١٧٧



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران